

Assent in Cloud Computing Contracts: A Comparative Study

التراضي في عقود الحوسبة السحابية: دراسة مقارنة

Enas Qutieshat^{*1}.

¹Philadelphia University, Amman, Jordan.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 14 Mar 2019

Accepted 23 Jun 2019

Published 01 Jan 2021

*Corresponding author:

Philadelphia University, Amman, Jordan.

Email: e.qutieshat@gmail.com.

Abstract

In the electronic era of globalization, cloud computing has become a defining phenomenon. This new development has attracted the attention of many legal scholars due to the risks associated with its widespread use in daily life. This article describes and analyzes one of the most fundamental elements related to cloud computing contracts. To obtain the desired service from the provider, the user is required to accept certain terms and conditions associated with the service. A potential issue that may arise concerns the nature of these terms and conditions and whether their content is legally binding. To address this question, this paper examines the issue of mutual assent from a comparative perspective, considering Omani, Jordanian, and Kuwaiti law. The analysis reveals that modifying the legal texts governing acts of deception as a defect of will especially in the legislations studied in this research in order to include gross injustice (blind greed) as an effect resulting from deception aims to allow the user, in both general and electronic contracts, the right to rescind the contractual relationship. This measure intends to preserve the stability of transactions within society and ensure their integrity. Additionally, the paper discusses amending the legal provision related to exempting the advertiser from liability, so that the advertiser's responsibility becomes joint and several with the service provider. This aims to ensure the seriousness of advertisements and to prevent misinformation.

Keywords: Cloud Computing, Model Contract, Arbitrariness, Obedience.

المخلص

في عصر العولمة الإلكترونية تغير العالم جذرياً وأصبحت الأنترنت تحتل الصدارة في الحياة اليومية للأفراد، وقد جذبت الحوسبة السحابية اهتمام الباحثين القانونيين بشكل ملحوظ، لتعدد التحديات القانونية التي تواجه كلاً من المستخدم ومزود الخدمة. هذا البحث يتطرق الى مسألة جوهرية تعتبر ركيزة أساسية عند استخدام الحوسبة السحابية: ألا وهي مسألة التراضي في عقود الحوسبة السحابية وما ترتبه هذه العقود من آثار قانونية تتمثل في مجموعة من الحقوق والالتزامات الملقاة على عاتق كل من مزود الخدمة من جهة والمستخدم من جهة أخرى. أن مسألة التراضي في العقود الإلكترونية تثير العديد من التساؤلات، تتركز معظمها حول مدى إمكانية إلزام المستخدم بمجموعة من الشروط والأحكام

المرتبطة بالعقد الالكتروني من جهة وهل بالإمكان قوانين حماية المستهلك سد الثغرات القانونية -أن وجدت-. أن هذا البحث يتناول هذه المسائل من المنظور القانوني الصرف بعيداً عن المسائل الفنية التقنية، وفي سبيل أعداد هذا البحث فقد تم تسليط الضوء على الأحكام المنظمة لموضوع الدراسة في كل من التشريع العماني والكويتي والأردني في محاولة للوقوف على الوضع الراهن للقواعد المنظمة للعقود الإلكترونية بشكل عام وعقود الحوسبة السحابية بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: الحوسبة السحابية، نموذج العقد، التعسف، الطاعة.

١. المقدمة

١,١ الإطار النظري والدراسات السابقة

يشهد العالم ثورة رقمية هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وقد أخذت الحوسبة السحابية بالانتشار التدريجي لما لها من أهمية من الناحية العملية والاقتصادية الى ان أصبحت تشغل حيزاً هاماً في مجتمع الأعمال. إدراك الافراد الجدوى من وراء استخدام مثل هذه التكنولوجيا الرقمية خصوصاً مع سهولة استرجاع المعلومات المخزنة عليها او الاستفادة من المنصات والبرمجيات المقدمة من خلالها بأقل التكاليف في أي بقعة من العالم بأقل الامكانيات، كما وتنبيه الافراد العاملين في الشركات والمؤسسات الى أهمية الحوسبة السحابية في التقليل من أعباء وتكاليف صيانة البنى التحتية وتقليل تدخل الانسان والقوى البشرية مما قلل من معدل الخطأ البشري واجور العمال بالإضافة الى سهولة التعامل مع التغيرات في سلوك المستهلك.^١

في سبيل زيادة وتحفيز التعامل في مجال الخدمات السحابية المختلفة فان مسألة الثقة وجودة الخدمة المقدمة عند عملية الاستخدام تعتبر من أهم الركائز التي تُبنى عليها مثل هذه التطبيقات وهذا يتطلب المصداقية في الشروط والاحكام التي تحكم العلاقة التعاقدية. ان مصطلح الحوسبة السحابية له العديد من المصطلحات المرادفة والشائعة الاستخدام فيطلق عليها احياناً السحابة المعلوماتية كما ويطلق عليها أيضاً السحابة الحوسبية او الغمامة الحوسبية او السحابة الالكترونية.^٢ قد يتبادر للذهن بان الحديث عن الحوسبة السحابية هو الحديث عن الشبكة المعلوماتية او ما يعرف بالإنترنت (Word Wide Web) الا انه يجدر التنويه بأن الشبكة المعلوماتية هي الوسط المستخدم لتقديم الخدمات الالكترونية للأفراد والمؤسسات المستفيدة من خدمات الحوسبة السحابية من خلاله، حيث تمكن شبكة المعلومات الافراد من الربط والحصول على الخدمات الكترونياً بينما تُمكن الحوسبة السحابية من جعل إمكانيات البيانات المخزنة الكترونياً متاحة في كل مكان ولأي شخص تحت الطلب.^٣

من الصعوبة بمكان محاولة وضع تعريف موحد لما يعرف الحوسبة السحابية وذلك لتعدد المصطلحات المستخدمة للدلالة عليها بالإضافة الى تنوع الخدمات التي تقدمها.^٤ لقد شُبهت محاولة وضع تعريف لها " بمحاولة الإمساك بسحابة حقيقية باليد".^٥ فقد وصفها الكاتب سيث^٦ بقوله انها مصطلح يعكس "التكنولوجيا في السحابة وفي الهواء والتي لا تكون ماثلة بواسطة العين المُجردة". بينما عرفت المفوضية الأوروبية الحوسبة السحابية على انها " معالجة وتخزين واستخدام المعلومات في أجهزة حاسوب بعيدة، يتم الولوج اليها بواسطة شبكة الإنترنت".^٧ وفي تعريف آخر نشرته المفوضية الأوروبية " بيئة تنفيذ مرنة للموارد التي تتضمن عدة أطراف مستفيدين وتوفر خدمة مُقاسة بتفاصيل متعددة لمستوى محدد من نوعية الخدمة"^٨ وعرفت مكتب مفوضية المعلومات على انها "الوصول لمصادر محوسبة عند الحاجة وبواسطة شبكة".^٩

للحوسبة السحابية العديد من الميزات والتي تجعلها في صدارة انجازات البشرية عند الحديث عن التكنولوجيا، سواء اكان ذلك عند الحديث عن سهولة الوصول الى البيانات المخزنة عليها بعيداً عن العمل المكتبي بالإضافة الى توفير الوقت ومصاريف على الشركات فيما يتعلق بإدارتها أضف الى ذلك بان المساحة التخزينية المتاحة للأفراد تتباين بتباين احتياجات الافراد لها.^{١٠} بالإضافة لذلك، تُسهل الحوسبة السحابية عملية توزيع منتجات تكنولوجيا المعلومات المتنوعة كون عملية التوزيع من خلالها يتسم بالبساطة.^{١١}

اما مشروع الاتفاقية العربية لحماية أمن وسلامة الفضاء السيبراني فقد عرفت الحوسبة السحابية على انها: "تقنية تأمين النفاذ، الى بنية تحتية مشتركة لخدمات الاتصالات والمعلومات، كالشبكات، والخوادم، والتطبيقات، ومخازن البيانات، والتي يمكن توفيرها وتأمينها، بأقل قدر من تدخل مورد الخدمات".^{١٢}

على الرغم من الإيجابيات التي ينادي بها مستخدمي ومروجو الحوسبة السحابية إلا أن هناك العديد من المآخذ التي يمكن إدراجها عند الحديث عنها، منها عدم القدرة على الاستخدام الأمثل لها في بعض الأحيان نتيجة عدم توفر السرعة الكافية للإنترنت أو كلفة الاستخدام العالية لها، بالإضافة إلى عدم الثقة في بمزودي الخدمة وما يتصل بعنصر الموثوقية والتوافقية بين مزود الخدمة من جهة والمستخدم من جهة أخرى وشروط الاستخدام التي غالباً ما تفرض على المستخدم. أضف إلى ذلك التحديات القانونية المتعددة والتي لا يسع المجال لدراستها هنا كتلك التي تتعلق بمسألة السيادة الوطنية على المعلومات المخزنة لا سيما ما يتعلق بمراكز حفظ البيانات والقانون الذي تخضع له.^{١٢} وتعتبر مسألة أمن وأمان المعلومات المخزنة على هذه السحب من أبرز التحديات التي تواجه المستخدمين تحديداً مع تزايد الحديث عن الاختراقات لهذه السحب وانتهاك خصوصية المستخدمين.

١,١ الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات العربية التي تناولت الحوسبة السحابية بالدراسة والتحليل، ولكن بعيداً عن المنظور القانوني، حيث ركزت غالبية الدراسات حول تطبيقات الحوسبة السحابية في مجال علم المكتبات،^{١٤} والعملية التعليمية^{١٥} واستخدام الحوسبة السحابية في مجال إدارة المؤسسات العامة والقطاع الإداري^{١٦} وأمن المعلومات.^{١٧}

أما الأبحاث العربية القانونية المتخصصة في الحوسبة السحابية فهي قليلة العدد. حيث ركزت الأبحاث على دراسة العقود الإلكترونية بشكل عام والمسائل القانونية المتصلة بها، إلا في دراسة واحدة متخصصة في عقود الحوسبة السحابية، ففي بحث بعنوان "التنظيم القانوني لعقود الحوسبة السحابية في ظل القانون الأردني"^{١٨} فقد تناول الكاتب التعريف بعقود الحوسبة السحابية وتسليط الضوء على بعض المسائل القانونية ذات الصلة كتحديد المتحكم بالبيانات وموقع وجودها ومن ثم تسليط الضوء على التوصيف والتكييف القانوني لعقود الحوسبة السحابية.

٢. مشكلة الدراسة وأسئلتها

على الرغم من كلاً من المشرع العماني والكويتي والأردني قد قاموا بسن قانوناً خاصاً للمعاملات الإلكترونية بشكل عام،^{١٩} إلا أن العقود التي تنظم عمل الحوسبة السحابية في مفهومها الحالي لا تزال تعتبر ظاهرة جديدة لم يتم تنظيمها بشكل مفصل، وعليه فإنها لا تزال تحكمها نظرية العقود التقليدية في قانون المعاملات المدنية العماني والقانون المدني الكويتي والقانون المدني الأردني بالإضافة إلى النصوص الواردة في القوانين المنظمة للمعاملات الإلكترونية في تلك الدول.

٢,١ أسئلة الدراسة

إن العقود الإلكترونية تنوع بتنوع الطرق المتبعة في التعبير عن التراضي بين الطرفين ويمكن إجمالها على النحو التالي:

١. العقود الإلكترونية المبرمة بواسطة تبادل رسائل البريد الإلكتروني: وفيها يتم التعبير عن التراضي بوسائل شبيهة إلى تلك المتبعة في التعبير عن الإرادة بواسطة الرسائل التقليدية مع الاختلاف فيما يتعلق بالزمن المستغرق للوصول.

٢. العقود الإلكترونية المبرمة عبر المواقع الإلكترونية، وهنا يجب التنويه إلى أن من هذه العقود تتم إما بواسطة النقر على أيقونة الموافقة التي يتطلب من المستخدم النقر عليها قبل البدء بعملية الاستخدام والاستفادة من الخدمات المنشودة بالإضافة إلى النوع الآخر من هذه العقود التي تنشأ وترتب التزاماتها بمجرد بدء عمليات الاستخدام أو التحميل دون الحاجة إلى النقر على أيقونة الموافقة وفيها يتم إخفاء الشروط والأحكام خلف رابط إلكتروني (hyperlink) مع الإشارة إلى وجودها بخط صغير عادة في أسفل الصفحة الرئيسية بحيث لا يستطيع المستخدم التنبيه إلى وجودها إلا إذا قام المستخدم بالبحث عنها والتنقل من صفحة لأخرى في سبيل الوصول إليها.

٣. العقود الإلكترونية التي تبرم وترتب آثارها القانونية من خلال تحميل التطبيقات المختلفة من تطبيق المتجر الإلكتروني وما يتطلب ذلك من التأشير على أيقونة الموافقة أو الدخول على رابط التفعيل المرسل إلى المستخدم.

إذا ما استبعدنا العقود الإلكترونية المبرمة عبر تبادل الرسائل الإلكترونية بواسطة البريد الإلكتروني لخضوعها للأحكام التقليدية التي تحكم التراضي بواسطة الرسائل^{٢٠} ونظرنا إلى النوعين الثاني والثالث السابق ذكرهم نجد أن التراضي في مثل هذا النوع من العقود محفوف بالعديد من التساؤلات إذا ما نظرنا إلى سلوك المستخدم في التعبير عن التراضي من جهة والية عرض الأحكام والشروط الخاصة بالعقد من جهة أخرى من قبل مزود الخدمة.

يثير موضوع البحث الإشكالية المتعلقة بمدى إمكانية تطبيق القواعد القانونية التقليدية في القانون المدني والتي تنظم احكام التراضي عند البدء باستخدام خدمات الحوسبة السحابية. ان عقود الحوسبة السحابية هي عقود أحادية الجانب تم صياغتها على هيئة عقود نموذجية بصيغة مشابهة لعقود الإذعان والتي تنعدم فيه إرادة الافراد في مواجهتها. مع شيوع استخدام عقود الحوسبة السحابية وضعف الحماية القانونية للمستخدم في ضوء القوانين النافذة والمنظمة للعقود الالكترونية بشكل عام فكان لازماً أن يتم الوقوف على الوضع الراهن للنصوص القانونية ومدى قدرتها على توفير الحماية القانونية المطلوبة

٣. أهداف وأهمية الدراسة

٣,١ أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على أبرز الاشكاليات المرتبطة بالعقد الذي ابرمه المستخدم ومزود الخدمة الالكترونية في عقود الحوسبة السحابية ذلك ان سلوك المستخدم الإلكتروني عادة ما ينصرف الى النقر العشوائي على ايقونات الموافقة او البدء باستخدام المواقع والتطبيقات الالكترونية دون الاكتراث الى قراءة محتوى الشروط والاحكام المرتبطة بعملية الاستخدام. ان حماية المستخدم في عقود الحوسبة السحابية تثير العديد من الإشكاليات إذا ما حاولنا تطبيق القواعد التقليدية المتوفرة في كل من القانون المدني -على اختلاف تسمياته- وقوانين حماية المستهلك، لذلك فان هذه الورقة تهدف الى تسليط الضوء على القواعد القانونية النافذة والمنظمة للعقود بشكل عام والعقود الالكترونية وعقود الحوسبة السحابية بشكل خاص في محاولة من الباحث من الوقوف على التساؤل الذي عادة ما يطرح حول مدى الحاجة الى ادخال تعديلات على القوانين النافذة والمنظمة للعقد موضوع الدراسة.

٣,٢ أهمية الدراسة

أصبحت الحوسبة السحابية هي السمة المميزة في عصرنا الحالي لكثرة التطبيقات والبرمجيات المتوفرة حالياً سواء أكانت مدفوعة الاجرام لا. تكمن أهمية هذا البحث في اهتمامه بالناحية العملية التطبيقية للنصوص القانونية الجامدة التقليدية ومحاولة التقريب بين النص القانون التقليدي الذي يحكم العقود بشكل عام والنصوص التي تحكم العقود الالكترونية بشكل خاص من جهة وقوانين حماية المستهلك من جهة أخرى. اما أهمية هذا البحث فإنها تتمثل في توضيح اهم الأسس والاعتبارات التي يجب ان يتنبه اليها صناع القرار والمشرعين بشكل خاص عند تناول المواضيع المتعلقة بالحوسبة السحابية لشيوع استخدامها ولمواكبة التطورات القانونية.

٤. خطة ومنهجية الدراسة

استخدم الباحث في كتابة واعداد هذا البحث المنهج التحليل التأصيل المقارن ما بين التشريع العماني والكويتي والاردني. فقد تناول الباحث موضوع البحث بإدراجها مقدمة عن البحث بينت فيه أهمية الموضوع وخطة الدراسة المنوي اتباعها ومن ثم قسم البحث الى مبحثين بالإضافة الى مقدمة البحث وعلى النحو التالي:

- المبحث الاول: استخدام الحوسبة السحابية والتحديات التعاقدية المتعلقة بالرضا.
- المطلب الأول: وظائف الحوسبة السحابية
- المطلب الثاني: التكييف القانوني لعقود الحوسبة السحابية
- الفرع الأول: شروط وأحكام عقد الحوسبة السحابية
- الفرع الثاني: الرضا في عقود الحوسبة السحابية وفق احكام القواعد التقليدية للعقد في القانون المدني
- المبحث الثاني: قوانين حماية المستهلك والتغدير في عقود الحوسبة السحابية.

ختم الباحث بحثه بالخروج بمجموعة من التوصيات في كيفية حل المشاكل المرتبة في مثل هذا النوع من العقود الالكترونية على اعتبار انها عقود ذات طبيعة خاصة تم ابرامها عن بعد^{٢١} وتحديد الضوابط التي يتعين على المشرع والقاضي التنبه اليها عند النظر في العقود المرتبة بالحوسبة السحابية.

المبحث الأول: استخدام الحوسبة السحابية والتحديات التعاقدية المتعلقة بالرضا

هناك العديد من التحديات القانونية المرتبطة باستخدام الحوسبة السحابية في الدول العربية بشكل عام، كالحديث عن مسألة تنازع القوانين والقانون الواجب التطبيق ومسألة الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية وأمن وإمان المعلومات في البيئة الرقمية. ان مسألة التعاقد عند إبرام العقد الإلكتروني والذي محله توفير الخدمات السحابية للمستخدم ينطوي تحته الإجابة على العديد من التساؤلات المتعلقة بالتحديات القانونية السابق ذكرها، ولكن يمكن القول بان مسألة التراضي بين المتعاقدين في عقود الحوسبة السحابية لا تزال من اهم التحديات التي تواجه الباحثين القانونيين حيث ان الإجابة عليها يساهم في الاجابة على العديد من المسائل القانونية العامة المتعلقة باستخدام الحوسبة السحابية كتحديد اي قانون واجب التطبيق والآثار القانونية المترتبة في حال تخلف احد الاطراف عن اداء التزاماته. وقد قسم هذا المبحث الى مطلبين، بحيث يتناول المطلب الأول وظائف الحوسبة السحابية، بينما يتناول المطلب الثاني لبيان التكييف القانوني لعقود الحوسبة السحابية.

المطلب الأول: وظائف الحوسبة السحابية

تعلب الحوسبة السحابية دوراً بارزاً في العالم الرقمي وتختلف الوظيفة التي تؤديها الحوسبة السحابية باختلاف نوع الحوسبة السحابية نفسها، إجمالاً يمكن القول بوجود ثلاث انماط اساسية للحوسبة السحابية تتمثل في:

- تطبيقات البرمجة كخدمة " Software as a Service (SaaS) "، وفي هذا النوع من الحوسبة السحابية يقوم مزود الخدمة بتقديم برمجيات للمستخدم إلكترونياً بحيث يقتصر دور المستخدم على عملية ادخال بياناته الخاصة من خلال الاشتراك على موقع الكتروني معين يوفر برمجيات وتطبيقات بدلاً من الحياة المادية والفعلية للأقراص المدمجة التي يتم حفظ البرمجيات عليها ومن ثم بيعها للمستخدم. ان العملية التقليدية في تقديم الخدمات للمستخدمين كانت مدار جدل قانوني حول مدى إلزام المستخدم بالشروط والاحكام المرتبطة في مثل هذا النوع من الخدمات وهذا ما كان يعرف بالقضايا المرتبطة بالرخص المرفقة مع التغليف الحراري بالبلاستيك الرقيق للبرمجيات "shrink-wrap license"، حيث يبدأ المستخدم بتحميل التطبيق وتنزيله على جهازه دون قراءة او حتى الالتفات الى الشروط والاحكام المرفقة.
- المنصات البرمجية كخدمة " Platform as a Service (PaaS) "، حيث عادة ما يستخدم هذا النوع من قبل الشركات بحيث تعمل الاخيرة على تطوير وإدارة التطبيقات الخاصة بها بينما يقوم المزود بإدارة انظمة التشغيل والبرمجيات المستخدمة.
- البنية التحتية كخدمة " Infrastructure as a Service (IaaS) "، وفي مثل هذا النوع يقوم المزود ادارة البنية التحتية من نظم ادارة التشغيل وقواعد البيانات والتطبيقات المختلفة ومتابعة التحديثات ومراقبة مدى كفاءة عملها وجودة الخدمات.

ان الحوسبة السحابية على اختلاف انواعها تمتاز بانها تلبي احتياجات المستخدم المتغيرة دون الحاجة الى تدخل بشري ودون حصر تقديم الخدمة في نطاق جغرافي أو فيزيائي محدد، كما ويتم الاستجابة الى المتطلبات المتغيرة للمستخدمين بشكل لحظي لضمان أفضل استخدام للموارد المتاحة وذلك كله وفق احكام العقد المبرم ما بين المستخدم من جهة ومزود الخدمة من جهة اخرى، هذا العقد الذي يحمل في طياته التزامات على كل من المزود والمعلن والتي يفترض فيها ان تكون التزامات واقعية تحقق مصالح كل من الطرفين.

المطلب الثاني: التكييف القانوني لعقود الحوسبة السحابية

العقد هو ارتباط الایجاب بالقبول وتوافقهما على وجه يثبت أثره في المعقود عليه، بحيث يرتب التزامات متقابلة على عاتق كل من طرفيه.^{٢٢} ان إبرام العقد المتعلق بالحوسبة السحابية غالباً ما يتم عن بعد وبواسطة وسائط الكترونية، وعليه فهي صورة من صور العقود الالكترونية. والعقد الإلكتروني على انه التقاء إيجاب صادر من طرف محله عرض مطروح بطرق سمعية او بصرية او كلاهما على شبكة للاتصالات، بقبول صادر من طرف اخر بذات الطرق وتحقيقاً لعملية معينة يرغب الطرفان في انجازها، وهي في العادة مبادلة القيم او الاموال.^{٢٣} اما قانون الاونسيترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية والصادر عن الامم المتحدة^{٢٤} فقد نص في المادة ١١ منه على انه "في سياق تكوين العقود، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك، يجوز استخدام رسائل البيانات للتعبير عن العرض وقبول العرض. وعند استخدام رسالة بيانات في تكوين العقد، لا يفقد ذلك

العقد صحته أو قابليته للتنفيذ لمجرد استخدام رسالة بينات لذلك الغرض." أما قانون المعاملات الالكترونية العماني رقم ٢٠٠٨/٦٩ فقد نصت المادة ١٢ منه على:

– لأغراض التعاقد، يجوز التعبير عن الإيجاب والقبول بواسطة رسائل الكترونية ويعتبر ذلك التعبير ملزماً لجميع الأطراف متى تم وفقاً لأحكام هذا القانون.

– لا يفقد العقد صحته أو قابليته للتنفيذ لمجرد انه ابرم بواسطة رسائل الكترونية واحدة أو أكثر.^{٢٥}

أما قانون المعاملات الالكترونية الكويتي فقد نص صراحةً على انه يجوز التعبير كلياً أو جزئياً عن الإيجاب والقبول وجميع الأمور المتعلقة بالتعاقد الكترونياً،^{٢٦} بحيث لا يفقد التعبير صحته أو أثره القانوني بسبب استخدام وسائط الكترونية في التعبير عنه. أما المشرع الأردني فقد نص على انه "تعتبر رسالة المعلومات وسيلة من وسائل التعبير عن الإرادة المقبولة قانوناً لإبداء الإيجاب أو القبول بقصد إنشاء التزام تعاقدية."^{٢٧}

مما سبق فانه يمكن القول بان العقد الذي يتم ابرامه الكترونياً ما هو الا عقد بمفهومه التقليدي غير انه اكتسب الصفة أو الطابع الإلكتروني من خلال الوسط الذي تم ابرامه فيه أو الوسيلة والمتبعة في عملية الإبرام فيما عدا ذلك فهو يتفق مع أي عقد آخر من حيث الأركان العامة (الرضا والمحل والسبب). أما كون العقد مبرم عن بعد، فأنا بصدد الحديث عن متعاقدين لا يضمهما مجلس عقد واحد بحيث يكون هناك فاصل زمني بين صدور الإيجاب وارتباط بقبول الطرف الآخر،^{٢٨} وهذا لا يتأثر في الطريقة التي يتم فيها التعبير عن الإرادة المنشأة للعقد.

ان الحديث عن العقد المبرم فيما بين المستخدم من جهة ومزود الخدمة أخرى يتطلب التطرق الى الشروط والاحكام المرتبطة بعقد الحوسبة السحابية ومدى امكانية إلزام المستخدم بنود العقد في حال عدم قراءة هذه البنود أو فهم مضمونها.

الفرع الأول: شروط وأحكام عقد الحوسبة السحابية

ان ابرز ما يكتنف العقود الالكترونية المبرمة عبر المواقع الالكترونية المختلفة أو البرمجيات التي يتم تحميلها من المتاجر الالكترونية هو نقر المستخدمين على أيقونة الموافقة دون قراءة المحتوى المقترن بهذه الأيقونة، الا انه من المتوقع على أن المستخدم حالما يبدأ باستخدام الخدمة المقدمة له بشكل عام وخدمة التخزين السحابي بشكل خاص أن يعود على مزود الخدمة بأسئلة واستفسارات إذا ما واجهته بعض الصعوبات والتحديات الحقيقية اثناء عملية الاستخدام وعندها سيكتشف أن نقره على أيقونة الموافقة أو ما شابه قد وضعته في موقف يجبره على قبول احكام وشروط لو كان على اطلاع بها وعلم لما قبلها ابتداءً.

عقد الحوسبة السحابية هو عقد ينطوي على تزويد خدمة معينة الى المستهلك اما بمقابل أو بدون مقابل، بحيث تعتمد الخدمة المعروضة على احتياجات المستهلك واهتماماته. ان الاصل في العقود الرضائية حيث يملك كل من أطراف العلاقة الحق في الدخول في العلاقة التعاقدية وفقاً للأحكام والشروط المناسبة له دون الحاجة الى شكلية معينة.^{٢٩} قد يتبادر الى ذهن القارئ بان عقود الحوسبة السحابية على انها ضرب من عقود الاذعان حيث يسلم فيه القابل بشروط مقرر وضعها الموجب بحجة عدم امكانية مناقشة ومفاوضة الموجب في بنود هذا النوع من العقود، حيث ان السيناريو التقليدي في القبول مثل هذا النوع من العقود يقتصر على مجرد التسليم بشروط موحدة يضعها الموجب ولا يقبل مناقشة فيها هذا وقد اعطى القانون القاضي صلاحية تعديل الشروط الواردة في عقد الاذعان أو ان تعفي الطرف المُدْعَن منها وفقاً لما تقضي به العدالة، بحيث يقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك.^{٣٠} ولكن السؤال الذي يمكن أن طرحه في هذا السياق هو مدى إمكانية اعتبار عقود الحوسبة السحابية عقود إذعان؟

هناك العديد من العقود والتي يتم فيها تقديم الشروط والاحكام التي تحكم العلاقة التعاقدية الى الطرف الثاني بشكل نمذجي ومعد مسبقاً، هذه العقود تستخدم بشكل واسع في الأعمال هذه الأيام كون استخدامها يسهل ويسرع من عملية ابرام العقود والصفقات بشكل عام. في العالم الافتراضي يمكن القول بان عقود الحوسبة السحابية هي عقوداً قياسية أحادية الصياغة أكثر منها عقود إذعان. كون النوع الاخير يجب أن يرتبط بخدمة عامة أو سلعة أو مرافق تعتبر من الضروريات بالنسبة للمستهلك بصفة عامة أو المنتفعين بحيث لا يتصور الاستغناء عنها بحيث تكون محتكرة احتكاراً قانونياً أو فعلياً.^{٣١} أما في مجال عقود الحوسبة السحابية على الرغم من ان مساحة المساومة والمفاوضات قد تكون ضئيلة فيها -ان لم تكن محدودة- بالنسبة للمستخدم الا ان الباحث يرى انها لا تندرج ضمن فئة عقود الاذعان حيث يستطيع المستخدم البحث عن مزود للخدمة

يقدم له ذات الخدمة في الفضاء السيبراني حيث عادة ما يبحث المستخدم عن مزود للخدمة يوفر له أكبر مساحة تخزين لتحميل وتخزين المعلومات وبنفس الوقت يضمن خصوصية هذه المعلومات وأمنها باقل واوفر التكاليف ، وعليه يستبعد تطبيق الاحكام الخاصة بعقود الاذعان على عقود الحوسبة السحابية.

إذا كان من الصعوبة بمكان اعتبار العقد الالكتروني عقد اذعان، الا انه يمكن القول بان الاحكام والشروط الخاصة بالعقد الالكتروني يمكن وصفها بانها بشروط قياسية او نموذجية، حيث يفضل معظم مزودي الخدمة الكترونياً على صياغة هذه الاحكام وتقديمها للمستهلك بهذه الطريقة،^{٣٢} بحيث يتوجب على المستهلك قبول هذه الاحكام والشروط كوحدة واحدة للسماح له باستخدام والاستفادة من الخدمة المطلوبة. تكمن المشكلة في العقود الالكترونية القياسية او النموذجية في مسألتين: الاولى تكمن في آلية الموافقة على بنود وشروط هذه العقود والاخرى تتمثل في محتوى هذه الشروط وبحسب إحصائية قام بها برادشو وآخرون^{٣٣} فإن الشروط والأحكام في خدمات الحوسبة السحابية^{٣٤} تحتوي عادة على قائمة من الشروط والأحكام واتفاقيات مستوى الخدمة والاستخدام المقبول وسياسة الخصوصية.

الفرع الثاني: الرضا في عقود الحوسبة السحابية وفق احكام القواعد التقليدية للعقد في القانون المدني

إن العقد سواء أكان عقداً إلكترونياً أم لا فإنه يخضع لذات الاحكام الخاصة بالأهلية والشروط اللازم توافرها في كل من المتعاقدين. إن مسألة الاهلية في التعاقد في مجال العقود الالكترونية تثير العديد من التساؤلات خصوصاً حيث يفترض في المتعاقدين يكونا اهلاً للتعاقد، سواء أكان يتعاقد بالأصالة عن نفسه أم بالنيابة عن غيره حيث ان مسألة التأكد من بلوغ المستخدم سن الاهلية التي تمكنه من ابرام العقود الالكترونية اصبحت من الامور الصعبة عملياً وذلك لقدرة المستخدم التغيير في بياناته الشخصية عند انشاء حساب الكتروني يمكنه من الاستفادة من الخدمات المقدمة له.

إذا ما طبقنا القواعد العامة والواردة في القانون المدني فان ذات الاحكام المتعلقة بالرضا سيتم تطبيقها على العقود الإلكترونية عامة وعقود الحوسبة السحابية خاصة سواء أكان ذلك فيما يتعلق بأهلية التعاقد او ما يشوب ذلك من عيوب تؤثر على صحة عملية التعاقد في حد ذاتها. ان مسألة أهلية المتعاقدين في الدخول في علاقات تعاقدية الكترونية محفوفة في العديد من المخاطر أهمها آلية التأكد من هوية المتعاقد من جهة وبلوغه السن القانوني التي تؤهله ابرام العقود من جهة اخرى خصوصاً وان كل انسان اهل للدخول في علاقات قانونية ما لم تسلب حريته او تحد منها.^{٣٥}

عند الحديث عن الشخص الطبيعي الذي يملك الحق في تكوين علاقات قانونية فانه يفترض ان يكون قد بلغ السن القانوني^{٣٦} غير المصاب بأي عارض من عوارض الاهلية ويملك الصفة التي تخوله تكوين مثل هذه العلاقات. العقود الالكترونية يتم ابرامها عن بعد، وعليه فان مسألة التأكد من الهوية والعمر تكون على غاية من الأهمية والصعوبة في ان واحد. حيث انه أصبح بإمكان المستخدم انشاء حسابات بمعلومات وهمية او مغلوطة احياناً. ان التعامل عن بعد يفترض ان المعلومات المقدمة من قبل المستخدمين صحيحة ولا تنطوي على غش او تدليس.

ان عقود الحوسبة السحابية هي من العقود التي تتضمن عنصراً اجنبياً في غالب الأحيان، وعليه فان مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق تثور هنا. ان مسألة تحديد أهلية المتعاقد يحكمها قانون جنسية المتعاقد وفقاً للأحكام العامة.^{٣٧} هذا وتجدر الإشارة الى انه في حال ان قام أحد الأشخاص بإخفاء عمره الحقيقي فانه وفي هذه الحالة فان هذا السبب لن يكون عائلاً أمام تنفيذ الالتزامات القانونية ولن يؤثر في اهليته وفقاً لأحكام النصوص القانونية موضوع الدراسة.^{٣٨}

ان من الأهمية بمكان إيجاد الية معينة للتأكد من عمر المستخدم وبلوغه السن القانوني، حيث رتب المشرع بطلان وقابلية ابطال بعض التصرفات والتي تصدر عن القاصر من قبل الولي او الوصي، هذا وقد نص القانون على انه في حال ان تم طلب ابطال العقد بعد ان استخدم القاصر وسائل احتيالية لإخفاء عمره الحقيقي فانه يترتب عليه تعويض الطرف الاخر.^{٣٩}

قبل الحديث عن العيوب التي قد تشوب الرضا في التعاقد تجدر الإشارة أولاً بأنه لا توجد الية واحدة تعبر عن الموافقة في العقود الإلكترونية بشكل عام والعقود الخاصة بالحوسبة السحابية بشكل خاص حيث تعتبر اتفاقيات الموافقة بالنقر شائعة عند استخدام الإنترنت. ولتوضيح آلية عملها عادةً ما تكون اتفاقيات الموافقة بالنقر بشكل مباشر على شاشة حاسوب المُستخدم، حيث يطلب منه تصفحها للموافقة على أحكام معينة وقد تطلب بعض المواقع الإلكترونية من المستخدم التنقل في كامل نص الرخصة قبل السماح له بإكمال الاستخدام اما في حالات أخرى فقد يُطلب من المُستخدم النقر على رابط للانتقال لصفحة اخرى حيث توجد الأحكام التي يمكن للمستخدم تصفحها.

تظهر الإشكالية في رخصة الموافقة بالنقر من الاستخدام العام والدارج لمستخدمي الإنترنت، حيث ان المستخدمين قد لا يقرؤون الشروط والأحكام المقدمة لهم إلكترونياً^{٤٠} خصوصاً وان عملية الموافقة على هذه الأحكام لا يتطلب سوى نقرة واحدة أحياناً أو تفعيل رابط يرسل للمستخدم أحياناً أخرى متجاهلين ما تحمله هذه العملية من اثار قانونية خصوصاً مع احتمالية ان تتضمن هذه الشروط مجموعة من الاحكام التي قد تكون مبهمه او تعسفية مخفية في الاتفاقية النموذجية والمعدة مسبقاً.

إنه من المتوقع ان تكون معظم القضايا التي تنظرها المحاكم والمتعلقة في الحوسبة السحابية تركز على المشاكل الناشئة عن مضمون اتفاقيات الموافقة بالنقر بدلاً من الحديث عن آلية الموافقة نفسها. ان معظم القضايا المنظورة امام القضاء كانت بسبب انتهاك حقوق الملكية الفكرية^{٤١} أو الجمع غير المصرح به للمعلومات من سحابة الإنترنت^{٤٢} scraping بالإضافة لذلك نظرت المحاكم بقضايا تتعلق بالخصوصية^{٤٣} والمعلومات الشخصية للمستخدمين^{٤٤}. اما فيما يتعلق بإنشاء العقد الإلكتروني الخاص بالحوسبة السحابية، فإنه لم يتم العثور على أي قضية بإنشاء عقد الحوسبة السحابية، وبالتالي فإنه سيتم تطبيق القواعد العامة للعقد وفقاً لأحكام القواعد التقليدية وما تتضمنه الأحكام الخاصة بالقضايا المتعلقة باتفاقيات الموافقة بالنقر.

وفي قضية عرضت وفصلت في الولايات المتحدة توصلت المحكمة الى انه لا يمكن للشخص بعد قبوله العقد ان يتراجع عنه بحجة عدم قراءة محتوى العقد.^{٤٥} حيث اشارت المحكمة بأن الأطراف التعاقدية ملزمين بقراءة وإتباع الشروط والأحكام قبل الموافقة عليها. واعتبرت المحاكم -بناءً على الوقائع في كل قضية -أن رخصة الموافقة بالنقر تكون صحيحة وبالتالي ملزمة قانوناً إذا ما تم اثبات اتاحة الفرصة الكاملة لقراءة هذه الأحكام والنصوص.

عند تطبيق أحكام القواعد العامة في التعاقد على العقود الإلكترونية والمتمثلة بالموافقة بالنقر فيمكن القول بأنه حتى لو لجأ المستخدم الى طلب نقض كامل العلاقة التعاقدية على أساس عدم وجود اتفاق متبادل على شروط وأحكام مزود الخدمة، فلن يكون هذا حلاً عملياً للمستخدم كون القانون قد وضع بشكل جلي أن التعبير عن الإرادة قد يكون باللفظ أو بالكتابة أو بالإشارة المعهودة عرفاً ولو من غير الأخرس أو حتى باتخاذ أي مسلك آخر لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على التراضي.^{٤٦} وعليه فإنه من المرجح أن مستخدم الخدمات الإلكترونية سيجد أن المحاكم ستصل الى نتيجة مفادها أن العقد قد نشأ مرتباً لآثاره القانونية نتيجة تلاقي الإيجاب والقبول بواسطة النقر على ايقونة الموافقة بالرغم من حقيقة أن المستخدم قد لا يكون قد قرأ الشروط والأحكام المرتبطة بعقد الحوسبة السحابية.

إذا ما سلمنا بان المستخدم قد لا يكون قد قرأ بالفعل الشروط والأحكام وان العقد بمحتواه قد أصبح ملزماً له فإنه لا تزال الفرصة امامه للتوصل من بعض بنود هذا العقد إذا ما وصل النزاع بينه وبين الطرف الآخر الى المحاكم. حيث من المتوقع ان يتم اثاره محتوى ومضمون بنود العقد امام المحاكم للوقوف على مدى الزامية هذه الشروط والأحكام للمستخدم بعيداً عن مسألة التراضي وإنشاء العقد ذاته. وعليه فإن من المتوقع ان يتم اثاره طعن متعلق بشروط تعسفية.

ان عملية ابرام عقود الحوسبة السحابية موضوع الدراسة عادة ما يتم بناء على مجموعة من القواعد الموضوعية المعدة مسبقاً من قبل مزود الخدمة. ان مثل هذه الاحكام مدرجة فيما يعرف بعقود قياسية او نموذجية. لذلك يمكن القول ان عقود الحوسبة السحابية ما هي الا صبغة الكترونية لعقود أحادية الجانب تم صياغتها على هيئة عقد نموذجي بحيث يقتصر دور المتعاقد على مجرد التسليم وقبول الشروط المقدمة للمستخدم. على الرغم من الإيجابيات التي قد ينادي بها مزودي الخدمات الالكترونية من صياغة عقودهم بصورة نموذجية الا ان عادة ما يتم اللجوء الى المحاكم للطعن في محتوى وشروط هذه العقود.^{٤٧}

عالج المشرع الاردني الاحكام الخاصة بعقود الادعان كما هو الحال في التشريع العماني، الا ان المشرع الكويتي قد عالج صراحة العقود النموذجية بان نص صراحة على انه:

- إذا اتفق المتعاقدان على ان تسري في شؤونهما احكام عقد نموذجي او لائحة نموذجية سرت هذه الاحكام، مالم يثبت اي منهما انه، عند حصول الاتفاق بينهما، لم يكن يعلم بهذه الاحكام، ولم تتح له الفرصة في ان يعلم بها.
- وإذا كانت احكام العقد النموذج او اللائحة النموذجية التي لم يحصل العلم بها اساسية، بطل العقد فان كانت ثانوية، تولى القاضي حسم الخلاف في شأنها، وفقاً لطبيعة المعاملة والعرف الجاري ومقتضيات العدالة.^{٤٨}

انطلاقاً مما سبق فإن القواعد العامة للعقد ستطبق فيما يتعلق بعقود الحوسبة السحابية في كل من التشريع العماني والاردني، وعليه فإن السؤال الذي يطرح نفسه هل بالإمكان اللجوء الى عيوب الرضا التقليدية في محاولة من المستخدم التنصل من الالتزامات المترتبة على عاتقه بموجب القواعد التقليدية الواردة في القانون المدني الاردني والعماني؟ ان من شروط صحة العقد ان تكون إرادة المتعاقدين سليمة من أي عيب يذكر، بمعنى تلاقي الإيجاب والقبول بإرادة ونية خالصة للالتزام بمضمون العقد المبرم بين الطرفين والاثار القانونية المترتبة عليه. إذا ما عدنا الى عيوب الرضا^{٤٩} في العلاقات التعاقدية التقليدية فإنه يمكن القول بان العقود الالكترونية بشكل عام وعقود الحوسبة السحابية بشكل خاص تخضع لذات العيوب عند التعاقد.

إذا ما عدنا الى عيب الغلط فان الغلط أنواع، والغلط الذي يعنينا في هذا الصدد العيب المؤثر والذي من شأنه ابطال العلاقة التعاقدية. فقد عرف الغلط على انه "حالة تقوم بالنفس تحمل على توهم غير الواقع بان تكون هناك واقعة غير صحيحة يتوهم الانسان صحتها او واقعة صحيحة يتوهم عدم صحتها".^{٥٠} إذا ما عدنا الى عقود الحوسبة السحابية فان الغلط إذا ما وقع في ماهية العقد او في شرط من شروط الانعقاد او في المحل بطل العقد.^{٥١} وقد اعتبر المشرع الاردني والمشرع العماني ان الغلط في امر مرغوب كصفة في المحل او ذات المتعاقد الاخر او صفته فقد أعطي الطرف المتعاقد الحق في فسخ العقد.^{٥٢}

قد يُثار أحياناً من قبل المستخدم بانه وفي مجال العقود الإلكترونية تحديداً قد قام بالنقر خطأً على ايقونة الموافقة، او انه قام بالنقر على ايقونة الموافقة بان أراد الفعل، ولكنه لم يرد النتيجة. ان ما قد يثار من قبل المستخدم في هذا المجال لا يمكن ان يطبق عليه القواعد الخاصة بالغلط وذلك لعدم انطباق الشروط الواجب توافرها في الغلط، فلبي يطبق الغلط لابد من قيام حالة (توهم) الا ان ما قام به المستخدم هو تصرف مادي بحث قد ينم أحياناً على اللامبالاة من قبله من خلال قيامه بالنقر دون قراءة الشروط والأحكام، فهنا يلتزم المستخدم بالعقد والاثار القانونية المترتبة عليه. اما إذا ما ادعى المستخدم بانه قد قام بالنقر بشكل خاطئ ودون ارادة منه على ايقونة الموافقة (أي انه لم يرد الفعل ولو يرد النتيجة) فان مسألة اثبات ذلك من قبل المستخدم قد يكون بصعوبة بمكان خصوصاً وان التوجه الجديد لمعظم المواقع الالكترونية ان يتم عرض الشروط والاحكام على المستخدم ومن ثم الطلب منه النزول الى أدنى قائمة هذه الشروط والاحكام قبل النقر على ايقونة الموافقة، فهنا ليس بالسهولة محاولة التنصل من المسؤولية المترتبة على عملية النقر. اما ان يقوم المستخدم بالتذرع بانه لم يكن على علم او دراية بوجود بنود واحكام تحكم استخدامه لموقع معين فهذه مسألة أخرى، حيث ان قلة الوعي القانوني لدى المستخدمين بوجود شروط واحكام مدفونة في موقع الكتروني تتطلب التدخل المباشر وفوري من قبل الجهات المعنية برفع مستوى الوعي القانوني.

اما عيب الاكراه، والذي فيه يجبر شخص وبغير حق على ان يعمل عملاً دون رضاه وقد يكون مادياً او معنوياً. وفي هذا الصدد فان القواعد العامة المتعلقة بالإكراه والوارد في القوانين المنظمة للتعاقد تطبق هنا وعلى المستخدم عبء اثبات وقوع الاكراه عليه،^{٥٣} حيث ان البيئة على من ادعى.

اما فيما يتعلق بالتشريع الكويتي، وحيث ان المشرع قد عالج صراحة مسألة العقد النموذجي فان الاحكام التي يتضمنها هذا العقد تعد ملزمة لأطراف العلاقة القانونية ما لم يستطع القابل اثبات عدم معرفته بوجود الاحكام التي تحكم العلاقة القانونية او لم يكن لديه الفرصة لمعرفة مضمون هذه الاحكام،^{٥٤} ورتب المشرع الكويتي بطلان العلاقة التعاقدية إذا لم يكن هناك علم بمحتوى العقد النموذجي.^{٥٥} اما إذا استطاع أحد أطراف العلاقة القانونية اثبات ان المسائل التي هي محل خلاف ثانوية، فان القضاء يتولى حسم الخلاف في شأنها وذلك وفقاً لطبيعة المعاملة والعرف الجاري ومقتضيات العدالة.^{٥٦}

انطلاقاً مما سبق وتطبيقاً للقواعد العامة في العقود فإنه لا بد من توافق ارادتي أطراف العلاقة القانونية على المسائل الجوهرية المرتبطة بالعقد، ويقع على عاتق أطراف العلاقة القانونية قراءة فحوى الشروط القانونية والاحكام المدرجة في العقد ان كانت مدرجة كتابياً بحيث لا يقبل التذرع من أحدهم عدم قيامه بقراءة العقد. اما في حال اخفاء أحد المتعاقدين امراً جوهرياً ومتصل بالعقد فإنه لن نكون امام تطابق ارادتي أطراف العلاقة القانونية وسيطبق القاضي الاحكام المتعلقة بالغلط الجوهري المؤثر في العقد.^{٥٧}

المبحث الثاني: قوانين حماية المستهلك والتغريب في عقود الحوسبة السحابية

ان مستخدمي الحوسبة السحابية عادةً ما يبحثون عن أفضل المواقع والتطبيقات التي تمكنهم من الحصول على أكبر سعة تخزينية وبأقل تكاليف ممكنة. تلعب عملية الدعاية والاعلان على الشبكة العنكبوتية دوراً هاماً في عملية استقطاب المستخدمين والمستهلكين للسلع والخدمات المعروضة إلكترونياً. ان هذه العملية الدعاية عادةً ما تكون محفوفة بمخاطر

التضليل من قبل المعلن في سبيل استقطاب أكبر عدد ممكن من المستخدمين خصوصاً مع ارتفاع وتيرة المنافسة.^{٥٨} هذا وقد حظرت القوانين موضوع الدراسة اتخاذ أي مسلك من شأنه تضليل المستهلكين بشكل عام. فقد اعتبر المشرع العماني الإعلان مضللاً إذا كان يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى خداع المستهلك.^{٥٩} والزم المشرع العماني كل من المزود والمعلن بالشفافية والمصادقية والبعد عن أعمال الدعاية والإعلانات الزائفة والمضللة عند الترويج عن السلعة أو الخدمة التي يقدمها للمستهلك.^{٦٠} واعتبرت المادة ٣ من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك السلعة مغشوشة في العديد من الحالات منها "إذا الإعلان عنها أو الترويج لها يخالف حقيقتها. بينما حظر المشرع الكويتي الإعلان عن بيع، أو عرض، أو تقديم، أو الترويج عن السلع أو الخدمات بأي وسيلة تتضمن معلومات أو بيانات كاذبة."^{٦١}

بينما نص المشرع الأردني صراحة على حظر نشر أي إعلان فيه تضليل للمستهلك أو من شأن الإعلان إيقاعه في خطأ بخصوص السلعة أو الخدمة.^{٦٢}

السؤال الذي يطرح نفسه هل بالأمكان حماية المستخدم في عقود الحوسبة السحابية على الرغم من عدم قراءة شروط الاستخدام بتطبيق القواعد الخاصة بحماية المستهلك في كل من القوانين موضوع الدراسة؟ ابتداءً لابد من الإشارة إلى أن الخدمة المقدمة إلى المستخدم في عقود الحوسبة السحابية عادة ما تقدم إليه مباشرة من مزود الخدمة^{٦٣} أو عن طريق طرف ثالث يتولى الإعلان عن الخدمات المقدمة من المزود وتوجيه المستخدمين والأشخاص الراغبين الاستفادة من هذه الخدمات إلى المزود. هذا وتلعب عملية الإعلان والترويج إلى السلع والخدمات دوراً هاماً في عملية استقطاب المستخدمين والمستهلكين بشكل عام.

عرف قانون حماية المستهلك العماني في مادته الأولى المعلن على أنه "كل شخص طبيعي أو اعتباري يعلن عن سلعة أو خدمة باستخدام مختلف وسائل الدعاية والإعلان"، وتوسع المشرع الكويتي والأردني في تعريف المعلن، فقد عرف المشرع الكويتي المعلن على أنه "كل شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بذاته أو بواسطة غيره بالإعلان عن السلعة أو الخدمة أو الترويج لها بمختلف وسائل الدعاية والإعلان سواء كان المعلن هو المزود نفسه أو شخصاً مرخصاً له بذلك"^{٦٤}. أما المشرع الأردني فقد اعتبر المعلن ليشمل "المزود الذي يعلن عن السلعة أو الخدمة أو يروج لها بنفسه أو بواسطة غيره باستخدام أي وسيلة من وسائل الدعاية والإعلان".^{٦٥}

من خلال التعاريف السابقة فإنه يمكن القول بأن مهمة المعلن هي فقط ترويجية للخدمات المقدمة من المزود، وهنا تقتصر مسؤولية المزود في مواجهة المستخدم على حالة الإعلانات المضللة التي قد يلجئ إليها المعلن في سبيل الترويج لخدمات الحوسبة السحابية المقدمة من قبل المزود. أما فيما يتعلق بجودة الخدمة المقدمة من قبل المزود في حد ذاتها فإن مسؤولية المزود تثور في مواجهة المستخدم عن ذلك. بالإضافة إلى مسؤولية المعلن فيما إذا كان الإعلان والترويج عن الخدمات قد تضمن معلومات مغلوطة. وعليه وبالرجوع لقانون حماية المستهلك الكويتي فقد حظر المشرع الإعلان عن بيع أو عرض أو تقديم أو الترويج عن السلع أو الخدمات بأي وسيلة تتضمن معلومات أو بيانات كاذبة، إلا أنه يلاحظ بأن المشرع الكويتي قد رتب عقوبة على المعلن في حال أن قام بالإعلان دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهات الإدارية أو في حال أن قام بالإعلان بشكل مخالف لأحكام المادة ٢٦ والتي تتطلب أن يكون الإعلان باللغة العربية على الأقل مع جواز استخدام لغات أخرى.^{٦٦} هذا ويفترض التزام المعلن بمبدأ حسن النية والابتعاد عما من شأنه تضليل المستخدمين إلا أنه يلاحظ بأن المشرع الكويتي قد أعفى المعلن من العقاب إذا لم يكن هو المزود وثبت أن المعلومات المقدمة من قبله في الإعلان ذات طابع فني يتعذر على مثله التأكد من صحتها. على الرغم من النص الوارد في قانون حماية المستهلك، لا يوجد ما يمنع من تطبيق القواعد العامة الواردة في القانون المدني والمتعلقة بالمسؤولية العقدية في حال أن ثبت أن الخدمة التي يتلقاها المستخدم تخالف ماهية معلن عنه وادخال المعلن طرفاً في الدعوى المقامة من قبل المزود في حال تضمن الإعلان الصادر من قبله معلومات مغلوطة أو غير صحيحة.

أما قانون حماية المستهلك العماني فقد حظر "الإعلان عن أي سلعة أو تقديم أي خدمة إلا بعد الحصول على الموافقات من الجهات المعنية في السلطنة"،^{٦٧} واعتبر أن من حقوق المستهلك "الحق في الحصول على المعلومات الصحيحة عن السلعة التي يشتريها أو يستخدمها أو الخدمة التي يتلقاها".^{٦٨} وعليه فقد ألزم القانون كل من المزود والمعلن بإمداد المستهلك بالمعلومات الصحيحة عن السلعة أو الخدمة التي سيتلقاها^{٦٩} تحت طائلة المسؤولية،^{٧٠} والزمهما بالالتزام بالمصادقية والشفافية والبعد عن أعمال الدعاية والإعلانات الزائفة أو المضللة عند الترويج عن السلعة أو الخدمة التي سيتم تقديمها إلى المستهلك^{٧١} واعتبر القانون الإعلان مضللاً إذا ما كان "بشكل مباشر أو غير مباشر إلى خداع المستهلك".^{٧٢} إذا ما

حللنا موقف المشرع العماني فإننا نجد بان المشرع العماني قد الزم كل من المعلن والمزود بتقديم المعلومات الصحيحة ولم يعفي المشرع العماني المعلن من المسؤولية على غرار ما فعل المشرع الكويتي، وهذا من شأنه ان يعزز ثقة المستهلك بالمعلومات المقدمة في الاعلان الموجه الى المستهلك والجمهور بشكل عام. والزم المشرع العماني في اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك المزود بالالتزام بالوفاء بكامل الالتزامات الخاصة بحقوق المستهلك بما فيها تلك التي تتعلق بالإعلان عن السلع والخدمات، حيث حظرت اللائحة التنفيذية تحت طائلة المسؤولية اي مسلكيات بما في ذلك الاعلان الذي من شأنه خداع او محاولة خداع المستهلك بالخدمات المقدمة سواء اكان من حيث حقيقة الخدمة، او طبيعتها، او نوعيتها، او مصدرها، او التركيب، او النفع، او اية عناصر اخرى مرتبطة بها.^{٧٣}

اما المشرع الاردني اسوة بالمشرع العماني والمشرع الكويتي فقد اعتبر ان من حق المستهلك الحصول وبصورة واضحة على معلومات كافية وصحيحة عن السلعة او الخدمة التي يود الحصول عليها^{٧٤} معتبراً أن من حقه أيضاً الحصول قبل إتمام عملية التعاقد على معلومات وافية وكاملة وواضحة عن التزامات المزود وحقوقه في مواجهة المستهلك. وعليه فان المزود وبموجب نص المادة ٤ يلتزم بالتأكد من الجودة المعلن عنها للسلع والخدمات المقدمة للمستهلك، كما ويلتزم من مطابقة السلعة والخدمات التي يتعامل بها مع الخصائص العامة الواردة في الإعلان والتي صُرح بها للمستهلك.^{٧٥} من خلال هذا التوجه نستطيع القول بان المشرع الأردني قد رتب المسؤولية على المزود لا المعلن في حال ان خالف الإعلان الخدمة المقدمة للمستهلك، وعليه يقع على عاتق المزود التأكد من الإعلانات المتعلقة بالسلع والخدمات الخاصة به. وقد اعتبر المشرع بان السلعة او الخدمة معيبة في حال عدم مطابقتها للخصائص المعلن عنها او عدم تحقيقها للنتائج المصرح بها للمستهلك،^{٧٦} بحيث يترتب على ذلك مسؤولية تعاقدية.^{٧٧}

ان القاعدة العامة في الاحكام الخاصة بالتغيرير تفيد بانه ان التغيرير من شأنه ان يؤثر في صحة الرضا، حيث ان الرضا في الدخول في علاقة تعاقدية مبني على الظن الخاطئ، الا انه اذا كان الدخول في علاقة تعاقدية مبني على توهم خاطئ نشئ في نفس المتعاقد دون تأثير خارجي فان صاحبه هو المسؤول عن ذلك وفقاً للأحكام الخاصة بالخطأ، اذ ان من طبيعة الانسان ان يتخذ قرارات قد تكون خاطئة الا ان المشرع في بعض الحالات يتدخل لحماية الطرف الضعيف اقراراً للعدالة او المصلحة العامة في المجتمع^{٧٨} وحماية له لما يعرف بالغلط المستشار.^{٧٩} قد يلجئ أحد المتعاقدين ان يسلك طرقاً احتيالية للإيقاع بالمتعاقد الاخر ودفعه للتعاقد، بحيث لولا هذه الطرق لما قام المتعاقد بالدخول في العلاقة التعاقدية ولما ابرم العقد ابتداءً. فالتغيرير هو ان يخدع أحد المتعاقدين المتعاقد الاخر بوسائل احتيالية قولية كانت او فعلية بحيث تحمل المتعاقد الاخر على الرضا بما لم يكن ليرضى به لولا تلك الوسائل.^{٨٠} وعليه يشترط ليطمسك أحد الأطراف بالتدليس كعيب مؤثر على صحة الرضا ما يلي:

أولاً: اتباع طرق احتيالية

يشترط في التدليس اتباع أحد المتعاقدين لمسلك احتيالي، فالتدليس سلوك وهذا السلوك له مظهر خارجي بحيث يؤدي اتباع هذا المسلك الى تكوين توهم قصدي على امر غير حقيقي في نفس المتعاقد الاخر.^{٨١} وفيه يعمل المتعاقد الذي يسلك هذا النهج الى الكذب بحيث يعطي معلومات مغلوطة ومضللة في محاولة منه لإقناع المتعاقد الاخر بصحة هذه المعلومات وجديتها. يفترض بالتدليس ان يكون له مظهر خارجياً اي سلوكاً ايجابياً الا ان السلوك السلبي أي السكوت والكتمان من شأنه ان يندرج ضمن الطرق الاحتياطية إذا كان من شأن السكوت والكتمان توهم امر غير حقيقي. هذا وفي جميع اشكال التدليس يشترط توافر النية والقصد في اتباع هذه المسالك الاحتياطية.

ثانياً: ان تكون الوسائل الاحتياطية هي السبب في ابرام العقد

يشترط ان تصل الوسائل الاحتياطية المتبعة حد الجسامة بحيث تكون هي الدافع وراء التعاقد، ويرى الفقه ان التغيرير لا يتحقق فقط بمجرد استعمال وسائل احتياطية وخداع المتعاقد الاخر، بل لابد من ان تكون الحالة النفسية التي ولدتها تلك الوسائل هي الدافع وراء التعاقد،^{٨٢} وعليه ينظر الى شخص المتعاقد ومدى تأثير الوسائل عليه اخذين بعين الاعتبار درجة ذكائه وخبرته.^{٨٣}

ثالثاً: اتصال الطرق الاحتياطية بالمتعاقد الاخر

يشترط في الوسائل الاحتياطية صدورهما من ذات المتعاقد الاخر او نائبه او الغير^{٨٤} بهدف التضليل والتغيرير لتحقيق هدف غير مشروع. وهنا يختلف التغيرير عن الغلط

الغلط يكون حصيلة وهم ذاتي يقع فيه التعاقد دون تدخل من التعاقد الآخر، بمعنى لا يتم استعمال وسائل احتيالية في مواجهة المتعاقد من قبل المتعاقد الآخر أو نائبه أو حتى الغير. بالمقابل فإن الوسائل الاحتياطية التي كانت سبباً في الغلط المستثار في نفس التعاقد يجب صدورها بشكل مباشر أو غير مباشر عن المتعاقد الآخر.^{٨٥}

إن الأثر المترتب على توافر التغيرير يختلف من مشروع لآخر، فقد اعتبرت المادة ١٠٤ من قانون المعاملات المدنية العماني بأن "التغيرير يسلب لعقد لزمه ويحل للمغرور الحق في طلب فسخ العقد"، بينما اعتبر المشرع الكويتي واستناداً لنص المادة ١٥١ أن مثل هذا العقد قابل للإبطال بأن نص صراحة على أنه "يجوز ابطال العقد للتدليس لمن جاء رضاه نتيجة حيل وجهت اليه بقصد تغريبه ودفعه بذلك الى التعاقد شريطة ان تكون الحيل قد صدرت من المتعاقد الآخر او من نائبه او من احد اتباعه او ممن وسطه في ابرام العقد او ممن يبرم العقد لمصلحته.^{٨٦} أما المشرع الأردني فقد اعطى المتعاقد الذي غرر به الحق بفسخ العقد شريطة اقتران التغيرير بغبن فاحش^{٨٧} إذ أنه لا يفسخ العقد بالغبن الفاحش بلا تغيرير وفق احكام القانون المدني الأردني الا في مال المحجور ومال الوقف واموال الدولة.^{٨٨} هذا إذا ما صدر التغيرير من أحد المتعاقدين، أما إذا ما صدر التغيرير من طرف آخر كالمعلن مثلاً فقد اشترط المشرع الأردني في المادة ١٤٨ اثبات الطرف المغرر به أن المتعاقد الآخر كان يعلم بالتغيرير وقت العقد ليتسنى فسخ العقد. يلاحظ أن النص السابق ذكره لم يشترط تحقق الغبن الفاحش كما هو الحال في التغيرير الصادر من المتعاقدين أنفسهم.

من خلال النصوص السابقة نجد بأن هنالك تقارب ما بين المشرع الكويتي والعماني حيث تم ترتيب إثر على توافر التغيرير دون الالتفات الى وجود غبن فاحش سواء أصدر التغيرير من المتعاقد نفسه أو نائبه أو ممثله القانوني إلا أن المشرع العماني أسوة بالمشرع الأردني قد اشترط صراحة اثبات المغرر به لواقعة التغيرير حتى يتم الحكم بفسخ العقد.^{٨٩} أشرنا فيما سبق بأن هناك منافسة شديدة في عملية الترويج للخدمات المقدمة في الحوسبة السحابية بحيث يتم الترويج للمزايا المختلفة التي يقدمها مزودي الخدمة. إن عملية الدعاية والاعلان تلعب دوراً هاماً في استقطاب المستخدمين للحوسبة السحابية، إن الترويج للخدمات الحوسبة السحابية قد يتم المبالغة فيها الى حد تضليل المستخدمين من خلال الاعلانات المستخدمة سواء كانت الاعلانات من المزود مباشرة أو من نائبه أو ممثله القانوني والمعلن المتعاقد مع المزود.

نخلص الى القول بأنه يفترض في الاعلان المستخدم للترويج للحوسبة السحابية ان يتضمن معلومات صحيحة ودقيقة عن الخدمات المنوي توفيرها للمستخدم، إلا أنه من المتوقع أن يقوم البعض بتضمين الاعلان معلومات مغلوطة أو غير دقيقة من شأن هذه المعلومات أن تؤدي الى التغيرير بالمستخدم ودفعه الى ابرام عقود محلها الاستفادة من الخدمات المقدمة في تطبيقات الحوسبة السحابية وفي مثل هذه الحالة تطبق القواعد الخاصة بالتغيرير عليها. أما إذا ما تعذر تطبيق هذه الاحكام فإنه لا يزال امام المستخدم الطعن في مدى الزامية هذه الاحكام والشروط إذا ما استطاع اثبات وجود شروط تعسفية صيغت من قبل المزود خصوصاً وأن عقود الحوسبة السحابية في غالبيتها عقود قياسية تمت صياغتها من جانب واحد.

٥. الخاتمة

عند الحديث عن العقود الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات فإن أول ما يتبادر الى الذهن هي عقود الحوسبة السحابية وتحديدًا مسألة الرضا في مثل هذا النوع من العقود. إن عقود الحوسبة السحابية ما هي الا شكل من اشكال العقود الالكترونية أحادية الجانب التي تمت صياغتها وتقديمها للمستخدم إلكترونياً. موافقة المستخدم على هذه الاحكام والشروط سواء كان بالنقر على ايقونة الموافقة أو بأي طريق الكتروني مشابه من شأنه أن يربط مجموعة من الالتزامات على عاتق كل من الطرفين. هذا وتخرج عقود الحوسبة السحابية من نطاق عقود الاذعان لعدم توافر شروط انطباقها على مثل هذا النوع من العقود الرقمية. كما خلّص هذا البحث الى أن القواعد المتعلقة بحماية المستهلك من شأنها اسعاف المستخدم في حالة الاعلانات المضللة التي قد يلجأ اليها المزود والمعلن لجذب المستخدمين، إلا أنه يوجد اختلاف بين موقف المشرع الكويتي والعماني من جهة والمشرع الأردني من جهة أخرى، حيث قرن المشرع الأردني الغبن بالتغيرير إذا ما اريد اعطاء المجال للمستخدم الحق بفسخ العقد، إلا أنه وفي جميع الاحوال فإن للمستخدم له الحق بإثارة مسألة الاحكام والشروط التعسفية امام القضاء الواردة في العقد ويقع عليه عبء اثبات ذلك ليصار فيما بعد الى الموازنة بين مصالح المستخدم من جهة والمزود من جهة أخرى ورفع التعسف إن وجد من قبل القضاء.

هذا وتجدر الإشارة الى انه من الضروري يمكن عرض الشروط والاحكام المنظمة لعقود الحوسبة السحابية بشكل ظاهر وواضح للمستخدم، او تنبيه المستخدم بمكان ظاهر ان البدء باستخدام الخدمات المحوسبة من شأنه ان يلزم المستخدم بمجموعة من الالتزامات القانونية. هذا ويفترض ان يمكن مزود الخدمة المستخدم من ان يعرض الاحكام والشروط بطريقة تسمح للمستخدم من قراءتها وتخزينها ليتمكن من مراجعتها في المستقبل

٦. التوصيات

- دراسة المصادقة على مشروع الاتفاقية العربية لحماية الفضاء السيبراني ٢٠١٨ من قبل الدول العربية لتكون الأساس الذي تنطلق منه الدول في تنظيم المحاور الأساسية التي تندرج ضمن هذه الاتفاقية ووضع الإطار التشريعي للمسائل المتعلقة بعقود الحوسبة السحابية وتحديد هوية مزود الخدمة بالإضافة الى الإعلانات التجارية.
- لشيوع استخدام الانترنت بشكل عام والعقود الالكترونية بشكل خاص لابد من رفع مستوى الوعي القانوني لدى الافراد حول توافر مجموعة من الشروط والأحكام التي تنظم عملية الاستخدام والتي قد تكون مخفية على المواقع الإلكترونية والتي بمجرد بدء عملية الاستخدام من شأنها ان تلزم المستخدم.
- تعديل النصوص القانونية المنظمة لأحكام التغير كعيب من عيوب الارادة في التشريعات التي تمت دراستها في البحث ليتم اضافة الغبن الفاحش كأثر يترتب على التغير إذا ما أُريد اعطاء المستخدم في العقود بشكل عام وفي العقود الالكترونية بشكل الخاص الحق بفسخ العلاقة التعاقدية وذلك حفاظاً على استقرار التعاملات داخل المجتمع وجدية التعامل.
- تعديل النص القانوني والمتعلق بإعفاء المعلن من المسؤولية بحيث تكون مسؤولية المعلن تضامنية مع مزود الخدمة وذلك لضمان جدية الاعلانات والبعد عن التضليل فيها.
- تغليظ العقوبة على كل من المعلن والمزود في حال ان تم اثبات قاضي بان الدافع وراء التعاقد قد كان اعلاناً مضللاً.
- قيام الهيئات والمنظمات العاملة في مجال حماية المستهلك بوضع معايير استرشادية للقواعد التي تعتبر تعسفية بحيث ينبه اليها المستخدم ليتجنب الموافقة على عقود تضمن مثل هذه الشروط.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

المراجع

- ابو ترابي، محمد. (٢٠١٥). التنظيم القانوني لعقود الحوسبة السحابية في ظل القانون الأردني. *المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية: سلسلة العلوم الانسانية*، ١٧ (١)
- ارميرست، مايكل. (٢٠١٠). نظرة على الحوسبة السحابية. *مجلة اتصالات ACM*، ٥٠ (٥٤).
- الاشول، علي حسين. (٢٠١٦). الاعمال الافتراضية: حقيقة التطور واشكالية المصطلح. *مجلة الدراسات الاجتماعية*، ٤٩ (٤٩).
- برادشو، سايمون، كريستوفر ميلارد، والدين ايان. (٢٠١١). عقود للسحابة: دراسة تحليله للشروط والاحكام المنظمة لعقود الحوسبة السحابية. *المجلة الدولية للقانون وتكنولوجيا المعلومات*، ١٩ (١٩).
- جازية، حسيني؛ عاشور كتوش. (٢٠١٤). سبل الاستفادة من الحوسبة السحابية في حماية العمليات المصرفية الإلكترونية. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، ١٢ (١٢).
- الجبوري، ياسين. (٢٠١١). *الوجيز في شرح القانون المدني الأردني*. الأردن: دار الثقافة.
- الحكيم، عبد المجيد (١٩٩٣). *الكافي في شرح القانون المدني الجزء الأول*. الشركة الجديد للطباعة بالأردن.

- سيث، ك. (٢٠١٦). *الكمبيوتر والانترنت والتكنولوجيا الحديثة*، الهند.
- سيف الدين، يسرى. (٢٠١٤) *كل التهديدات الأمنية والخصوصية التي تواجه الحوسبة السحابية*. مجلة الأستاذ، ٢ (٢١٠).
- الصرايرة، منصور. (٢٠٠٩). الإطار القانوني للعقد المبرم عبر وسائل الاتصالات الحديثة، دراسة في التشريع الأردني. مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٥ (٢).
- عامر عبد الرزاق عبد المحسن. (٢٠١٦). استخدام الحوسبة السحابية العامة والخاصة في تطوير نظام تقييم الأداء السنوي لمنتسبي الجامعات العراقية: دراسة مقارنة مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ٢٢ (٩٣)، ٢٨٧-٢٨٧.
- عبد الرحيم، فتحي (٢٠٠١). *شرح النظرية العامة للالتزام* (ط٣)، الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف.
- الفار، عبد القادر. (٢٠١٦). *مصادر الالتزام - مصادر القى الشخصي في القانون المدني* (ط٣)، الأردن: دار الثقافة.
- القانون المدني الاردني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ في الأردن
- قانون المعاملات الإلكترونية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥ لمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٥٣٤١ على الصفحة ٥٢٩٢ بتاريخ ٢٠١٥-٠٥-١٧ في الأردن
- قانون حماية المستهلك الاردني رقم ٧ لسنة ٢٠١٧ والمنشور بالجريدة الرسمية رقم ٥٤٥٥ تاريخ ٢٠١٧/٠٤/١٦ في الأردن
- قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ في شأن المعاملات الإلكترونية في الكويت (٢٠ / ٢٠١٤)
- قانون رقم ٥ لسنة ١٩٦١ بتنظيم العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي في الكويت (١٩٦١/٥)
- قرار رقم ٢٠١٧/٧٧ الصادر عن الهيئة العامة لحماية المستهلك بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك في سلطنة عمان
- قوارحة، مالك. (٢٠١٦). *أثر الخصائص الرئيسية للحوسبة السحابية في قرار الاستثمار في مجال الحوسبة السحابية: القطاع العام في الأردن* [رسالة ماجستير]. جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- القضاة، عمار. (٢٠١٥). *المذكرات الايضاحية للقانون المدني الأردني*، دار الثقافة بالاردن.
- كلو، صباح. (٢٠١٥). *الحوسبة السحابية: مفهومها وتطبيقاتها في مجال المكتبات ومراكز المعلومات*. The SLA - 21st Annual Conference AGC، الامارات، مسترجع من: <http://www.qscience.com/doi/pdf/10.5339/qproc.2015.gsla.8>
- اللجنة المتخصصة في المفوضية الأوروبية في مجال الحوسبة السحابية. (٢٠١٨). *الشروط التعسفية في عقود الحوسبة السحابية*. استرجاعه من الموقع: http://ec.europa.eu/justice/contract/files/expert_groups/unfair_contract_terms_en.pdf
- المرسوم السلطاني العُماني رقم ٦٦ / ٢٠١٤ بإصدار قانون حماية المستهلك في سلطنة عمان
- المرسوم السلطاني العُماني رقم ٦٩ / ٢٠٠٨ بإصدار قانون المعاملات الالكترونية في سلطنة عمان
- مرسوم بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار القانون المدني في الكويت (٦٧ / ١٩٨٠)
- المفوضية الأوروبية. (٢٠١٢). *Unleashing the Potential of Cloud Computing in Europe COM I*. تم استرجاعه من الموقع: <https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2012:0529:FIN:EN:PDF>

المفوضية الأوروبية. (٢٠١٨). مستقبل الحوسبة السحابية: الفرص المتاحة للحوسبة السحابية فيما بعد ٢٠١٠. تم استرجاعه من الموقع:

<http://cordis.europa.eu/DDB315EB99754D15954D43B33236005C/FinalDownload/DownloadId57281B9FE52D04CA4E751DB37D58CD05DDB31>

المفوضية الأوروبية. (د.ت). إطلاق العنان للحوسبة السحابية في أوروبا: ماذا يعني هذا لي؟ تم استرجاعه من الموقع: [http://europa.eu/rapid/press-release MEMO-12-713 en.htm](http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-12-713_en.htm)

المفوضية الأوروبية. (٢٠١٣). تحليل أفضل الممارسات في استخدام الحوسبة السحابية في القطاع العام. الأمم المتحدة، قانون الاونسيترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية مع دليل التشريع ١٩٩٦، تم استرجاعه من الموقع: http://www.uncitral.org/pdf/arabic/texts/electcom/ml-ecom-a_ebook.pdf

المفوضية الأوروبية. (٢٠١٨). إطلاق العنان للحوسبة السحابية. تم استرجاعه من الموقع: <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2012:0529:FIN:EN:PDF>

مفوضية المعلومات البريطاني. (٢٠١٨). دليل استرشادي في استخدام الحوسبة السحابية. تم استرجاعه من الموقع: http://ico.org.uk/for_organisations/data_protection/topic_guides/online/cloud_computing

ناصر، حمودي محمد. (٢٠١٢). العقد الدولي الالكتروني المبرم عبر الأنترنت (مع التركيز على عقد البيع الدولي للبضائع). الأردن: دار الثقافة.

References

Barclays Capital, Inc. v. theflyonthewall.com, 700 F. Supp. 2d 310 (S.D.N.Y 2010).

Carjj. (n.d). Retrived from: https

Cartoon Network, LP v. CSC Holdings, Inc., 536 F.3d 121 (2d Cir. 2008)

City Of Ontario v. Quon 130 s.Ct. 2619(2010)

Cp2. (n.d). Retrived from: https

Craigslist, Inc. v. Naturemarket, Inc. 694 F. Supp. 2d 1039(N.D. Cal 2010)

Dropbox. (n.d). Retrived from: https

Part City Corp. v. Superior Court of San Diego County, 86 Cal. Rptr 3d 721 (2008).

ProCD v. Zeidenberg 86 F.3d 1447 (7th Cir. 1996)

Treiber & Straub, Inc. v. United Parcel Service 474 F.3d 379 (7th Cir. 2007) 382.385

^١ المفوضية الأوروبية، "مستقبل الحوسبة السحابية: الفرص المتاحة للحوسبة السحابية فيما بعد ٢٠١٠" النسخة الاولى:

<<http://cordis.europa.eu/DDB315EB-99754D15954D43B33236005C/FinalDownload/DownloadId57281B9FE52D04CA4E751DB37D58CD05DDB31>> تاريخ ٢٠١٨/٥/٣٠

^٢ كلو، صباح (٢٠١٥) "الحوسبة السحابية: مفهوما وتطبيقاتها في مجال المكتبات ومراكز المعلومات" في مؤتمر **The SLA-AGC ٢١st Annual Conference** دولة الامارات العربية المتحدة ٢٠١٥. <<http://www.qscience.com/doi/pdf/10.5339/qpro.2015.gsla.8>>

^٣ المرجع السابق.

^٤ في مقالة بعنوان "الاعمال الافتراضية-حقيقة التطور واشكالية المصطلح" ناقش الكاتب الاسباب الكامنة وراء تعدد المصطلحات المستخدمة في الفضاء الالكتروني الرقمي. انظر: الاشول، علي حسين (٢٠١٦). الاعمال الافتراضية: حقيقة التطور واشكالية المصطلح "مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد ٤٩.

^٥ المرجع السابق.

^٦ ك. سيث (٢٠١٦). **الكمبيوتر والانترنت والتكنولوجيا الحديثة** الطبعة الثانية، الهند صفحة ٢٥٢.

^٧ المفوضية الأوروبية، تقرير معنون بإطلاق العنوان للحوسبة السحابية
<http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2012:0529:FIN:EN:PDF> تاريخ ٢٠١٨/٧/٣٧

^٨ المرجع السابق.

^٩ مكتب مفوضية المعلومات البريطاني "دليل استرشادي في استخدام الحوسبة السحابية" http://ico.org.uk/for_organisations/data_protection/topic_guides/online/cloud_computing تاريخ ٢٠١٨/٧/٣٧

^{١٠} المفوضية الأوروبية "تقرير حول تحليل أفضل الممارسات في استخدام الحوسبة السحابية في القطاع العام" (٢٠١٣) صفحة ٥١.

^{١١} المرجع السابق.

^{١٢} المؤتمر السابع لأمن وسلامة الفضاء السيبراني (الإنترنت) في الدول العربية (٢٠١٨) مشروع الاتفاقية العربية لحماية الفضاء السيبراني لعام ٢٠١٨.

^{١٣} م. ارمبرست (٢٠١٠). نظرة على الحوسبة السحابية مجلة **ACM** العدد ٥٠، ٥٤.

^{١٤} انظروا مثلاً: خفاجة، احمد ماهر (٢٠١٠). الحوسبة السحابية وتطبيقاتها في مجال المكتبات، **مجلة سيبريان جورنال** عدد ٢٢، وحسين، ليث سعد الله ورؤى لؤي ومشاعل منهل (٢٠١٤). نظم أتمته والحوسبة السحابية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من مسؤولي المكاتب في عدد من كليات جامعة الموصل، **مجلة تنمية الراقيدين** عدد ١١٦، انظر أيضاً: البسيوني، بدوية محمد (٢٠١٥) برمجيات الحوسبة السحابية، **المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات** عدد ٤٣، انظر أيضاً. طه، محمد ومحمد عبد الحكيم احمد، ابو ناجي، محمود سيد محمود (٢٠١٦). فاعلية برنامج قائم على تطبيقات الحوسبة السحابية في تنمية مهارات استخدام عناصر الوسائط الفائقة لدى معلمي المرحلة الاعدادية، **مجلة كلية التربية**، مجلد ٣٢.

^{١٥} انظروا مثلاً الصميدعي، عبد الله وليث سعد الله حسين (٢٠١٢). تطبيقات الحوسبة السحابية العامة في المنظمات: انموذج مقترح للمنظمات التعليمية العراقية، **مجلة تنمية الراقيدين** عدد ١١٠، انظر أيضاً: البسيوني، بدوية محمد (٢٠١٥) برمجيات الحوسبة السحابية، **المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات** عدد ٣.

^{١٦} الناصر، عامر عبد الرزاق عبد المحسن (٢٠١٦). استخدام الحوسبة السحابية العامة والخاصة في تطوير نظام تقييم الأداء السنوي لمنسوبي الجامعات العراقية: دراسة مقارنة، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية** المجلد ٢٢. انظر أيضاً: رسالة ماجستير: قرارحة، مالك (٢٠١٦). أثر الخصائص الرئيسية للحوسبة السحابية في قرار الاستثمار في مجال الحوسبة السحابية: القطاع العام في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، عمان.

^{١٧} سيف الدين، يسرى (٢٠١٤) كل التهديدات الأمنية والخصوصية التي تواجه الحوسبة السحابية، **مجلة الاستاذ: مجلة كلية التربية في جامعة بغداد**، مجلد ٢ عدد ٢١٠، انظر أيضاً: جازية، حسيني؛ عاشور كوش (٢٠١٤). سبل الاستفادة من الحوسبة السحابية في حماية العمليات المصرفية الإلكترونية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد ١٢.

^{١٨} ابو ترابي، محمود (٢٠١٥). التنظيم القانوني لعقود الحوسبة السحابية في ظل القانون الاردني، **المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية: سلسلة العلوم الانسانية**، المجلد ١٧ العدد ١.

^{١٩} قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ في شأن المعاملات الإلكترونية (٢٠١٤ / ٢٠) (الكويت) والمرسوم السلطاني الغماني رقم ٢٠٠٨/ ٦٩ بإصدار قانون المعاملات الالكترونية (سلطنة عُمان) وقانون المعاملات الإلكترونية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥ لمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٥٣٤١ على الصفحة ٥٢٩٢ بتاريخ ٢٠١٥-٠٥-١٧ (الأردن).

^{٢٠} تجدر الإشارة الى الشبكة المستخدمة لإرسال الرسائل الالكترونية واستقبالها تلعب دوراً في الوصول اللحظي لرسائل البريد الالكتروني، حيث ان الشبكات اما ان تكون محلية Wide Area Network او عريضة Local Area Network.

^{٢١} ان من خصائص العقود الالكترونية عامة وعقود الحوسبة السحابية خاصة انها من العقود المبرمة عن بعد حيث انه يتم بين غائبين لا يجمعهما مجلس عقد وحد. عرفت اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك في المادة ٥/١ منه التعاقد عن بعد على انه "العقد المبرم بين المزود والمستهلك باستخدام احدى الوسائل الإلكترونية. انظر قرار رقم ٢٠١٧/٧٧ تاريخ ٩ مارس ٢٠١٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك والمنشور بالجريدة الرسمية العدد رقم ١١٨٥.

^{٢٢} المادة ٦٦ / ١ من قانون المعاملات المدنية العماني رقم ٢٠١٣/٢٩ و المادة ٧٨ من القانون المدني الاردني.

^{٢٣} ناصر، حمودي (٢٠١٢). **العقد الدولي الالكتروني المبرم عبر الانترنت (مع التركيز على عقد البيع الدولي للبضائع)** دار الثقافة ١٠٨. عرفه الدكتور الصرايرة على انه اتفاق عن بعد ما بين غائبين مكانياً باستخدام وسيلة من وسائل الاتصال الالكترونية الحديثة، وفيه يتلاقى الإيجاب والقبول بين الطرفين المتعاقدين من خلال تبادلهم الرسائل الالكترونية او عبر استخدام تقنية تبادل الصوت والصورة معاً، انظر: الصرايرة، منصور (٢٠٠٩). الإطار القانوني للعقد المبرم عبر وسائل الاتصالات الحديثة، دراسة في التشريع الاردني، **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** (٢٠٥)، ص ٨٢٦.

^{٢٤} الامم المتحدة قانون اونسيتال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية مع دليل التشريع ١٩٩٦ http://www.uncitral.org/pdf/arabic/texts/electcom/ml-e-comm-a_ebook.pdf

^{٢٥} لأغراض القانون فقد عرفت المادة الاولى من القانون مصطلح (الالكتروني) على انه (اية وسيلة تتصل بالتقنية الحديثة وذات قدرات كهربائية او رقمية او مغناطيسية او لا لكية، او بصرية، او كهرومغناطيسية، او ضوئية، او اية قدرات مماثلة لذلك) اما الرسالة الالكترونية فقد عرفتها ذات المادة على انها (معلومات الكترونية يتم ارسالها بوسائل الكترونية أيا كانت وسيلة استخراجها في المكان المستلمة فيه).

^{٢٦} المادة ٥ قانون المعاملات الالكترونية الكويتي.

^{٢٧} المادة ٩ من قانون المعاملات الالكترونية. تجدر الإشارة الى ان قانون المعاملات الاردني رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠١ وفي المادة الثانية منه قد عرف العقد الالكتروني على انه "الاتفاق الذي تم انعقاده بوسائل الكترونية كلياً او جزئياً."

^{٢٨} المادة ١٠١ القانون المدني الاردني.

^{٢٩} الفار، عبد القادر (٢٠١٦). **مصادر الالتزام - مصادر القى الشخصي في القانون المدني**، الطبعة الثالثة، دار الثقافة بالأردن صفحة ٣٦.

^{٣٠} المادة ٨١ من القانون المدني الكويتي والمادة ١٥٨ من قانون المعاملات المدنية الغماني والمادة ٢٠٤ من القانون المدني الاردني.

^{٣١} المرجع السابق ٥٥.

^{٣٢} المفوضية الاوربية - خبر صحفي "إطلاق العنوان للحوسبة السحابية في أوروبا: ماذا يعني هذا؟"

<http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-12-113_en.htm>

^{٣٣} برادشو وآخرون (٢٠٠١). عقود للسحابة: دراسة تحليلية للشروط والاحكام المنظمة لعقود الحوسبة السحابية، المجلة الدولية للقانون وتكنولوجيا المعلومات عدد ١٩، صفحة ١٩٢.

^{٣٤} انظر على سبيل المثال احكام وشروط دروبوكس <https://www.dropbox.com/privacy> وشروط واحكام فليكس سكيل <https://cp2.flexiscale.com/signup>.

^{٣٥} المادة ٨٤ من القانون المدني الكويتي ويقابلها المادة ٩١ من قانون المعاملات المدنية العمانية والمادة ١١٦ من القانون المدني الأردني.

^{٣٦} المادة ٩٦ من القانون المدني الكويتي ويقابلها المادة ٤١ من قانون المعاملات المدنية العماني والمادة ٤٣ من القانون المدني الأردني.

^{٣٧} المادة ٣٣ من قانون رقم ٥ لسنة ١٩٦١ بتنظيم العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي ويقابلها المادة ١١ من قانون المعاملات المدنية العماني والمادة ١٢ من القانون المدني الأردني.

^{٣٨} المرجع السابق.

^{٣٩} المادة ١٣٤ من القانون المدني الأردني ويقابلها المادة ٩٧ من قانون المعاملات المدنية العماني والمادة ٩٧ من القانون المدني الكويتي.

^{٤٠} European Commission's expert group on cloud computing contracts 'unfair contract terms in cloud-computing' تقرير اللجنة المتخصصة في المفوضية الأوروبية في مجال الحوسبة السحابية بعنوان الشروط التعسفية في عقود الحوسبة السحابية <http://ec.europa.eu/justice/contract/files/expert_groups/unfair_contract_terms_en.pdf> تاريخ ٢٠١٨/٩/١

^{٤١} انظر على سبيل المثال القضية الأمريكية:

٥٣٦ F.٣d ١٢١ (٢d Cir. ٢٠٠٨)، Inc. v. LP v. CSC Holdings، Cartoon Network

وهي قضية تناولت فيما إذا كان التسجيلات التي تتم باستخدام مسجلات الفيديو الرقمية تعد انتهاكاً لحقوق الملكية الفكرية، حيث توصلت المحكمة الى ان أن نظام DVR المستخدم من شركة Cablevision لا ينتهك بشكل مباشر حقوق الملكية الفكرية الخاصة بشركة Cartoon Network وهو من القرارات الهامة فيما يتعلق بحدود مسؤولية مزودي خدمات الحوسبة السحابية ومزودي التخزين عن بُعد.

^{٤٢} انظر على سبيل المثال القضية الأمريكية:

Inc. ٦٩٤ F. Supp. ٢d ١٠٣٩ (N.D. Cal ٢٠١٠)، Inc. v. Naturemarket، Craigslist

حيث يسعى مالكو موقع المواقع الإلكترونية إلى إتاحة المعلومات للمستخدمين أو المشتركين، ولكنهم بالمقابل يسعون في الغالب إلى منع المنافسين وغيرهم من الأطراف غير المصرح لهم من إلغاء أو استخراج المحتوى لأغراض تجارية خاصة بهم وفي هذه القضية فقد تم اعتبار العمل الصادر في مواجهة Craigslist عمل غير قانوني حيث ان ما قاموا به هو اخذ محتويات الموقع وجمعها بطريق غير قانوني ومن ثم تأمينها الى طرف ثالث.

٧٠٠ F. Supp. ٢d ٣١٠ (S.D.N.Y ٢٠١٠)، Inc. v. theflyonthewall.com، Barclays Capital

حيث ردت المحكمة الادعاء المقدم من قبل ثلاث شركات كبرى للاستثمارات المالية (بنك بايكز للاستثمار، وموران ستانلي، وميريل لينش) ضد موقع الكتروني متخصص في متابعة خيار الاسهم المالية (theflyonthewall.com)، وتعتبر هذه القضية من القضايا الهامة والتي اعادت تعريف مفهوم السبق الصحفي فيما يتعلق بالأخبار الساخنة، حيث سيكون لقرار المحكمة أثر في جعل الأمور أكثر صعوبة في المستقبل على المدعين في حال ان قرروا رفع دعاوى فيما يتعلق بسرقة الاخبار الساخنة وليدة اللحظة.

^{٤٣} انظر على سبيل المثال القضية الأمريكية:

City Of Ontario v. Quon ١٣٠ S.Ct. ٢٦١٩ (٢٠١٠)

هي قضية تتعلق بمدى تطبيق الحق في الخصوصية على الاتصالات الإلكترونية في مكان العمل الحكومي، حيث توصلت المحكمة الى ان توقيع العقوبات التأديبية على عنصريين من عناصر الشرطة قد كان في محله وذلك بعد قيام الجهة المسؤولة عنهم بقراءة الرسائل النصية المتبادلة فيما بينهم والتي ادعى فيها افراد الشرطة على انها خاصة بحياتهم الشخصية، الا ان المحكمة قد توصلت الى ان قراءة الرسائل لا يشكل انتهاكاً لحق الخصوصية ما دام ان طبيعة العمل والحفاظ على الامن القوي تتطلب القيام بمثل هذا العمل.

^{٤٤} انظر على سبيل المثال القضية الأمريكية:

٨٦ Cal. Rptr ٢d ٧٢١ (٢٠٠٨)، Part City Corp. v. Superior Court of San Diego County

وفي هذه القضية ادعى المدعي أن طلب Party City للحصول على الرمز البريدي بالتزامن مع اتمام عملية الشراء بواسطة بطاقة الائتمان ينتهك القانون، الا ان المحكمة قد توصلت الى ان الرمز البريدي للمستخدم لا يشكل معلومات تعريفية بالمستخدم ذات طابع شخصي واجب الحماية وذلك عشرات الآلاف من الأشخاص لديهم نفس الرمز البريدي وبالتالي فانه يختلف عن عنوان الفرد أو رقم هاتفه.

^{٤٥} انظر على سبيل المثال القضية الأمريكية

Inc. v. United Parcel Service ٤٧٤ F.٣d ٣٧٩ (٧th Cir. ٢٠٠٧) ٣٨٢، ٣٨٥، Treiber & Straub

وفي هذه القضية فقد قام Inc. Treiber & Straub بإعادة خاتم من الماس إلى تاجر جملة لبيع المجوهرات في كاليفورنيا عن طريق United Parcel Service مستخدمين الموقع الإلكتروني الخاص بهذه الشركة، ومن ضمن الأمور التي تم ترتيبها عبر الموقع زمن الارسال التأمين على الشحنة المرسل ونتيجة لضيق الخاتم الذي كانت قيمته اضعاف مبلغ التأمين والبالغ ٥٠,٠٠٠ دولار امريكي فقد اعتبرت المحكمة ان الاحكام والشروط المرتبطة بالعقد الإلكتروني ملزمة لأطراف العلاقة، حتى لو لم يتم قراءتها.

ProCD v. Zeidenberg ٨٦ F.٣d ١٤٤٧ (٧th Cir. ١٩٩٦)

وفي هذه القضية تم التأكيد على ان الاحكام المرافقة للبرمجيات المرسلة عبر البريد تكون ملزمة للمستخدم، حتى لو لم يتم الاخير بقراءتها طالما ان الفرصة قد كانت متاحة امامه لقراءتها.

^{٤٦} المادة ٣٤ من القانون المدني الكويتي والمادة ٧٠ من قانون المعاملات المدنية العماني والمادة ٩٣ من القانون المدني الاردني.

^{٤٧} أشار تقرير صادر عن الاتحاد الأوروبي ان التشريعات المعمول بها في الاتحاد الأوروبي تعمل على حماية مستخدمي عقود الحوسبة السحابية، الا ان هناك قصور لدى المستخدمين في معرفة حقوقهم والقانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي بالإضافة الى بعد المسائل المرتبطة بالعقد وتقدم التقرير بتوصية صياغة العقود الخاصة بعقود الحوسبة السحابية على هيئة قود نموذجية بحيث تتضمن أفضل الممارسات التي من شأنها تعزيز الثقة في المنظومة القانونية التي تحكم مثل هذا النوع من العقود. انظر: تقرير المفوضية الأوروبية Unleashing the Potential of Cloud Computing in Europe- وثيقة رقم ٥٢٩ <https://doi.org/10.35192/jjoas-h.v26i2.4>

^{٤٨} المادة ٥١ من القانون المدني الكويتي.

^{٤٩} الغلط، والاكراه، والغبن، والتغيير.

^{٥٠} القاضي الدكتور القضاة، عمار (٢٠١٥). **المذكرات الايضاحية للقانون المدني الأردني**، دار الثقافة الطبعة الأولى، صفحة ١٢٦.

^{٥١} المادة ١٤٧ من القانون المدني الكويتي والمادة ١١٠ من قانون المعاملات المدنية العماني والمادة ١٥٢ من القانون المدني الاردني.

^{٥٢} المادة ١١١ من قانون المعاملات المدنية العماني المادة ١٥٣ من القانون المدني الاردني. تجدر الإشارة الى النص الوارد في القانون المدني الكويتي صنف الغلط الى غلط مؤثر في صحة التراضي وموجب للإبطال وهو ما نصت عليه المادة ١٤٧ بقولها: " إذا وقع المتعاقد في غلط دفعه إلى ارتضاء العقد، بحيث أنه لولا وقوعه فيه لما صدر عنه الرضاء، فإنه يجوز له طلب إبطال العقد، إذا كان المتعاقد الآخر قد وقع معه في نفس الغلط بدون تأثير منه كان من الممكن تداركه، أو علم بوقوعه فيه، أو كان من السهل عليه أن يتبين عنه ذلك. ٢-على أنه، في التبرعات، يجوز طلب الإبطال، دون اعتبار لمشاركة المتعاقد الآخر في الغلط أو علمه بحصوله. " اما النوع الاخر من الغلط فقد ورد في المادة ١٥٠ والتي عالجت الغلط غير المؤثر والذي يكون في الزلات والاختفاء في الحساب.

^{٥٣} المادة ١٥٦-١٥٨ من القانون المدني الكويتي، واعتبر المشرع الكويتي اعتبر التصرف المبرم تحت الاكراه قابل للإبطال، والمادة ٩٨-١٠٢ من قانون المعاملات المدنية العُماني واعتبر المشرع العماني التصرف المبرم تحت الاكراه موقوف على الاجازة، وانظر ايضاً المادة ١٣٥-١٤٢ من القانون المدني الاردني والذي اعتبر تصرف المكره موقوف على الاجازة.

^{٥٤} المادة ٥١ من القانون المدني الكويتي

^{٥٥} المرجع السابق.

^{٥٦} المرجع السابق.

^{٥٧} المواد ١٥١-١٥٥ من القانون المدني الاردني، المواد ١٠٩-١١٣ من قانون المعاملات المدنية العماني، ١٤٧-١٥٠ من القانون المدني الكويتي.

^{٥٨} أكدت المادة ٤٣ من مشروع الاتفاقية العربية لحماية الفضاء السيبراني لعام ٢٠١٨ على الدول الأعضاء بضرورة اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لتنظيم الإعلان التجاري، كما وأكدت المادة ٤٢ إلزام ممارسي التجارة الالكترونية بمراعاة مصالح المستهلك، وضمان حقه في التحقق من هوية مقدمي الخدمات.

^{٥٩} المادة ١ من قانون حماية المستهلك والصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٤/٦٦

^{٦٠} المادة ٢٠ من قانون حماية المستهلك العُماني

^{٦١} المادة ٢٢ من قانون حماية المستهلك الكويتي.

^{٦٢} المادة ٨ من قانون حماية المستهلك رقم ٧ لسنة ٢٠١٧. يعتبر الإعلان مضللاً إذا اشتمل على بيانات، او معلومات خاطئة، او غير صحيحة، او غير كاملة تتعلق بما يلي:

١. طبيعة السلعة، او وجودتها، او تركيبها، او صفاتها الجوهرية، او العناصر التي تتكون منها وكميتها.
٢. مصدر السلعة، او وزنها، او حجمها، او طريقة صنعها، او تاريخ انتهاء صلاحيتها، او شروط استعمالها، او محاذير هذا الاستعمال.
٣. نوع الخدمة او المكان المتفق عليه لتقديمها او محاذير تلقيها او صفاتها الجوهرية.
٤. شروط التعاقد ومقدار الثمن الإجمالي وطريقة تسديده.
٥. التزامات المعلن.
٦. هوية مزود الخدمة ومؤهلاته إذا كانت محل اعتبار عند التعاقد.

^{٦٣} المزود وفق نص المادة ١ من قانون حماية المستهلك الكويتي هو " لمزود "المورد": كل شخص طبيعي أو اعتباري يمارس باسمه أو لحساب الغير نشاطاً تجارياً أو صناعياً يتعلق بتوزيع، أو تصنيع، أو بيع، أو تأجير، أو استيراد، أو عرض، أو تداول سلعة، أو التدخل في إنتاجها، أو تقديم خدمة. " اما قانون حماية المستهلك العُماني فقد عرفه بأنه هو "كل شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بتداول سلعة أو تقديم خدمة للمستهلك". وعرفه قانون حماية المستهلك الاردني على انه "الشخص الطبيعي أو الاعتباري من القطاع العام أو الخاص يمارس باسمه أو لحساب الغير نشاطاً يتمثل بتوزيع السلع، أو تداولها، أو تصنيعها، أو تأجيرها، أو تقديم الخدمات إلى المستهلك بما في ذلك أي شخص يضع اسمه أو علامته التجارية أو أي علامة فارقة أخرى يملكها على السلعة أو الخدمة.

^{٦٤} المادة ١ قانون حماية المستهلك ٢٠١٤/٣٩

^{٦٥} المادة ٢ من قانون حماية المستهلك رقم ٧ لسنة ٢٠١٧، ولغايات القانون فان المزود هو "الشخص الطبيعي أو الاعتباري من القطاع العام أو الخاص يمارس باسمه أو لحساب الغير نشاطاً يتمثل بتوزيع السلع، أو تداولها، أو تصنيعها، أو تأجيرها، أو تقديم الخدمات الى المستهلك بما في ذلك أي شخص يضع اسمه أو علامة فارقة أخرى يملكها على السلعة أو الخدمة. اما القانون العُماني في المادة الاولى من قانون حماية المستهلك فقد عرف المزود تعريفاً موجزاً على انه "كل شخص طبيعي او اعتباري يقوم بتداول سلعة او تقديم خدمة للمستهلك."

^{٦٦} المادة ٣٠ من قانون حماية المستهلك الكويتي.

^{٦٧} المادة ٤ / المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٤/ ٦٦ بإصدار قانون حماية المستهلك.

^{٦٨} المادة ١٤ / المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٤/ ٦٦ بإصدار قانون حماية المستهلك.

^{٦٩} المادة ١٩/ المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٤/ ٦٦ بإصدار قانون حماية المستهلك.

^{٧٠} المادة ٣٩ من قانون حماية المستهلك نصت "يعاقب كل من يخالف حكم أي من المواد (٣٠، ٢٩، ٢٣، ٢٢، ٢١، ١٩، ٣٥) من هذا القانون بالسجن مدة لا تقل عن (١٠) ايام ولا تزيد على (١) سنة وبغرامة لا تقل عن (١٠٠) مئة ريال عماني ولا تزيد على (٢٠٠٠) ألفي ريال عماني أو بإحدى هاتين العقوبتين.

^{٧١} المادة ٢٠/ المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٤/ ٦٦ بإصدار قانون حماية المستهلك.

^{٧٢} المادة ١/ المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٤/ ٦٦ بإصدار قانون حماية المستهلك.

^{٧٣} المادة ١٢ الفقرة ٢ و ١٠ اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك رقم ١٧/٧٧.٢٠

^{٧٤} المادة ٢/٣ قانون حماية المستهلك رقم ٧ لسنة ٢٠١٧

^{٧٥} المادة ٤ قانون حماية المستهلك رقم ٧ لسنة ٢٠١٧.

^{٧٦} المادة ٣/٦ قانون حماية المستهلك رقم ٧ لسنة ٢٠١٧.

^{٧٧} نصت المادة ٦/ب "يعتبر اخلافاً بالالتزامات التعاقدية أي من الآلات التالية: (٢) عدم صحة المعلومات التي تم تزويد المستهلك بها عن السلعة أو الخدمة أو إخفاء المزود عن المستهلك أي معلومة جوهرية عنها. (٣) عدم صحة المعلومات التي تم تزويد المستهلك بها قبل إتمام عملية الشراء بخصوص الالتزامات التي تترتب في ذمته للمزود أو حقوق المزود في مواجهته أو إخفاء المزود عن المستهلك أي معلومة جوهرية متعلقة بذلك.

^{٧٨} المذكرة الإيضاحية – صفحة ١٢١.

^{٧٩} الدكتور الجبوري، ياسين (٢٠١١). **الوجيز في شرح القانون المدني الأردني** / الجزء الأول / دار الثقافة صفحة ١٨٦.

^{٨٠} المادة ١٤٣ القانون المدني الأردني.

^{٨١} الدكتور الجبوري، ياسين (٢٠١١). **الوجيز في شرح القانون المدني الأردني** / الجزء الأول / دار الثقافة صفحة ١٩٣.

^{٨٢} الدكتور الجبوري، ياسين (٢٠١١). **الوجيز في شرح القانون المدني الأردني** / الجزء الأول / دار الثقافة صفحة ١٩٣ والدكتور الحكيم، عبد المجيد (١٩٩٣) **الكافي في شرح القانون المدني**، الشركة الجديدة للطباعة صفحة ٤٢٥ والدكتور عبد الرحيم، فتحي (٢٠٠١). **شرح النظرية العامة للالتزام**، منشآت المعارف بالإسكندرية الطبعة الثالثة، صفحة ١٥٧-١٥٨.

^{٨٣} الدكتور الجبوري، ياسين (٢٠١١). **الوجيز في شرح القانون المدني الأردني**، الجزء الأول، دار الثقافة صفحة ١٩٣-١٩٤.

^{٨٤} انظر المادة ١٥٣ من القانون المدني الكويتي ويقابلها المادة ١٠٥ من قانون المعاملات المدنية العماني والمادة ١٤٨ من القانون المدني الأردني.

^{٨٥} الجبوري، ياسين (٢٠١١) **الوجيز في شرح القانون المدني الأردني** / الجزء الأول، دار الثقافة، عمان –الأردن ص١٨٨-١٨٩.

^{٨٦} المادة ١٥٣ من القانون المدني الكويتي.

^{٨٧} المادة ١٤٥ من القانون المدني. يعرف الغبن بأنه عدم التعادل بين ما يعطيه العاقد وما يأخذه، بمعنى أن أحد العوضين في عقود المعاوضات غير متعادل مع الآخر. انظر: الدكتور الجبوري ياسين (٢٠١١). **الوجيز في شرح القانون المدني الأردني** / الجزء الأول / دار الثقافة صفحة ١٩٦.

^{٨٨} المادة ١٤٩ من القانون المدني الأردني.

^{٨٩} المادة ١٠٥ من القانون المعاملات المدنية العماني.